جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

منهجية إعداد مذكرة ماستر

موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص: إدارة إلكترونية
وخدمات رقمية - السداسي الثالث-

إعداد الدكتور: حرزي السعيد
أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية:2026/2025

مقدمة

يجمع الفقه المنهجي بأن البحوث العلمية هي نتاج نشاطات عقلية، الهدف من ورائها الوصول إلى حقائق ودلائل ثابتة، أو مقنعة إلى حد كبير، تشكل حلولا لمشكلات اجتماعية تؤرق كاهل الباحثين وتغض راحة تفكيرهم، مما يدفعهم للإيمان بوجود هذه المشاكل كحقيقة في المجتمع تتطلب تدخلا منهم قصد مجابهتها، علميا، ومنطقيا، وفي مختلف مناحي الحياة، مستعينين بمختلف الوسائل والأدوات الحسية والمادية، التي تبيح لهم الوقوف على حقيقة المشكلة الاجتماعية، وتحليل عناصرها وتبسيط مفاهيمها، حتى يتم حلها بصفة نهائية، أو على الأقل معرفة كيفية تجنبها، أو التقليل من أثارها إلى الحد المعقول، وحتى من أجل إقامة الدليل على وجودها، والتأكد من العناصر المكونة لها، وهو ما يجسد بعض أهداف البحث العلمي.

ولعل أول وأسبق ما يشغل بال كل باحث هو المقصود بالبحث العلمي، وخصائص البحث العلمي، ناهيك على أهدافه وأهميته في حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال هيئات ومراكز ومؤسسات البحث، وصولا إلى محاولة حصر أنواع هذه البحوث العلمية، وذلك ما نتوخاه ضمن المبحث الأول من هذا المؤلف.

ونظرا لتعدد مراحل إعداد البحوث العلمية وبخاصة القانونية منها، على مستوى المؤسسات والمعاهد الجامعية، ممثلة في مذكرات الليسانس، الماستر، الماجستير ورسائل الدكتوراه، يحاول الباحث هنا حصر هذه المراحل في طائفتين، الأولى تحضيرية، تعنى بالخطوات التمهيدية في إعداد مختلف المذكرات والرسائل القانونية ضمن مبحث ثان، ثم الإنهاء، بجملة الخطوات التحريرية ضمن المبحث الأخير من هذه المطبوعة.

المبحث الأول: ماهية البحث العلمي

تعتبر البحوث العلمية ضرورة حياتية لتطور أي مجتمع وازدهاره، لذا لاقت الاهتمام الكافي من قبل المجتمعات الراقية، وبخاصة من النخب العلمية التي لهل القدرة على البحث والتحليل والتعمق والنقد بغية اكتشاف حقيقة الظواهر، خدمة للبشرية، حتى وصل الأمر إلى الحد الذي تقاس فيه قوة المجتمعات بقوة سياسة البحث العلمي فيها.

وللتعرف أكثر على كل ما يحيط بمدلول هذا المصطلح، سوف نتناول في المطلب الأول مفهوم البحث العلمي، وفي مطلب ثاني أهداف وأنواع البحث العلمي، للوصول إلى أدوات البحث العلمي في مطلب ثالث، على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

لقد تناول العديد من الدارسين، على اختلاف مدارسهم سواء العربية منها، أو الغربية مسألة تحديد مفهوم البحث العلمي، فاختلفت تعاريفهم باختلاف انتماءاتهم العلمية، غير أن ذلك لم يمنع الكثير منهم من وضع تعريفا للبحث العلمي، مثلما سنتناوله في الفرع الأول، ونستشف من هذه المدلولات جملة الخصائص التي تميز البحث العلمي في فرع ثاني، حتى نتمكن من الإحاطة بمختلف أهداف البحث العلمي في فرع ثالث:

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

لقد تناول الفقه العربي تعريف البحث العلمي، إذ عرفه الأستاذ وجيه محجوب بأنه "المحاولة لاكتشاف وتحقيق وتطوير المعرفة الإنسانية، وكذلك التنقيب عنها بنقد علمي متكامل واضح. من خلال الدراسة وفق منهج لإغناء المعرفة الإنسانية لخدمة المجتمع الإنساني، فهو الإدراك والفهم اللذان من خلالهما يتم الحصول على المعرفة. وان جمع الحقائق بأسلوب علمي ينمي المعرفة الإنسانية ويكشف لنا معلومات وعلاقات جديدة والتحقق منها يحل

مشاكل الإنسان التي ترافقه بموضوعية ونزاهة"[1]. وعرفته ثريا عبد الفتاح بأنه "محاولة لاكتشاف لمعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها مكتملة بذكاء وإدراك، تسيير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه إسهاما حيا شاملا"[2].

أما في الفقه الغربي فقد عرفه green بانه "التحليل الجوهري والمنهجي والموضوعي والمنظم لموضوع ما أو مشكلة ما، ويكون من خلال اكتشاف البيانات والمعلومات الأساسية التي تخص المشكلة بهدف وضع الحلول المناسبة"[3]. وعرفه hiliway turus بانه "وسيلة للدراسة يمكن بواسطته الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"[4].

في حين عرفه Ker linger بانه" استقصاء منظم ومضبوط واختياري، وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية"[5].

---

[1] وجبه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبقة الثانية، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص31.

[2] ثريا عبد الفتاح، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، لبنان بيروت، دار الكتاب اللبناني،1973، ص24.

[3] ردينة عثمان يوسف، أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الأردن عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005، ص26.

[4] بدري احمد، أصول مناهج البحث العلمي، الطبعة الخامسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979، ص18.

[5] عبد الله شمت المجيدل، معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخليجية الحكومية والخاصة، سلطنة عمان، نموذج البحث العلمي في الوطن العربي، إشكاليات وآليات المواجهة. تحرير عصام توفيق خمر، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص73.

ومن جهة الباحث، يرى بأن البحث العلمي هو نشاط عقلي ممنهج يستهدف إخضاع الأشياء والظواهر الحياتية سواء الطبيعية منها أو غير الطبيعية لسلطان العلم، بغرض إكتشاف حقائقها، التنبؤ بها، أو التحكم فيها خدمة للبشرية.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي:

انطلاقا من التعاريف السابقة، على اختلاف مدارسها، يمكن استخلاص جملة من الخصائص التي يتسم بها البحث العلمي، والتي يمكن حصرها في المميزات التالية[1]:

-البحث العلمي بحث عقلي، منظم ومضبوط.

- بحث نظري لأنه يعتمد على الفرضيات.

- بحث تجريبي لأنه يعتمد على التجارب والاختبارات للتأكد من مدى صدقية الفرضيات.

- بحث حركي وتجديدي لأنه يهتم بتحديث المعارف القديمة بمعارف أخرى جديدة.

- بحث تفسيري لأنه يستعين المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة سلسلة مترابطة من المفاهيم (النظريات).

- بحث عام ومعمم.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع البحث العلمي

لقد اختلفت أنواع البحث العلمي باختلاف أنواع وفروع العلوم، فبات لكل فرع من هذه الفروع نوع معين من البحوث يتعين على الباحث اتباعه حتى يحقق الهدف المنشود من عملية البحث، فصارت أهداف البحث بمثابة المحرك الأساسي لاختيار نوع البحث. وهو الأمر الذي يحتم علينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

يتضمن أولهما أهداف البحث العلمي، وثانيهما أنواع البحث العلمي:

الفرع الأول: أهداف البحث العلمي

[1] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص29.

كل بحث علمي يجب أن يصبو صاحبه من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف لا تكاد تخرج على إحدى هذه[1]:

- خدمة المجتمع، والتعرف على الجديد واكتشاف المجهول.
- مواجهة التحدي لحل المسائل غير المحلولة.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية.
- تنفيذ توجهات المؤسسة وظروف العمل لإجراء البحوث والدراسات.
- الشك في نتائج بحوث ودراسات سابقة.
- المتعة العقلية في إنجاز عمل أو إبداع أو حل مشكلة تواجه المجتمع.
- استعراض المعرفة الحالية، وتحليلها وإعادة تنظيمها.
- وصف موقف معين أو مشكلة محددة (البحوث النظرية).
- وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو النوع المثالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي

لقد تعددت أنواع البحث العلمي بتعدد مجالات وميادين وموضوعات وقضايا مختلف الفروع العلمية، ورغم هذا يمكن إدراج أنواع البحوث ضمن التصنيف التالي:

أولا- البحوث الكشفية أو الاستطلاعية:

يستهدف هذا النوع من البحوث التعرف على ظاهرة أو مشكلة محددة بغرض إكتشاف حقائق وأفكار جديدة تساعد على تحديد أبعاد مشكلة البحث بصورة دقيقة، معتمدا في ذلك على مراجعة نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت قبل ذلك، والتي ترتبط

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص29-30.

بذات الظاهرة، بغية توفير الجهد والتكاليف، والمساهمة في تنويع الفروض والتساؤلات التي يطرحها الباحث للإجابة عليها، والتي توجه البحث ومتطلباته[1].

ثانيا- البحوث الاستنتاجية:

يستهدف هذا النوع من البحوث تحليل ودراسة البيانات والمعلومات التي تم جمعها ومعالجتها بالأساليب الإحصائية والطرق المناسبة، بغرض التوصل إلى الاستنتاجات وتحديد العلاقات بين العوامل ومدى تأثيرها على حدوث المشكلة. ومن بين هذه البحوث: البحوث الوصفية والبحوث السببية، وهي تعد مكملة للبحوث الاستطلاعية[2].

ثالثا- البحوث التشخيصية:

وهي البحوث التي تستهدف تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا[3].

رابعا- البحوث التقويمية:

يهدف هذا النوع من البحوث إلى تحديد الإنجازات المحققة والمقررة وفق برامج العمل، على ضوء مبدأ ما تم إنجازه وما كان يجب أن ينجز، بالإضافة إلى نوعية الإنجاز وجودته. وهي تقوم على ثلاثة مبادئ تتمثل في: صياغة أهداف البرنامج المطلوب تقويمه والنتائج المتوقع إنجازها وقياس هذه النتائج. ووضع معايير للفاعلية والكفاءة في تصميم البحث. وأخيرا، اختبار الأدوات البحثية وتطبيقها بصورة موضوعية، وتفسير النتائج، وتحديد مدى نجاح ونسبة الفشل والشروط الآيلة إلى تجاوز العقبات[4].

---

[1] عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007، ص23.

[2] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص 100، 103.

[3] عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص29.

[4] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص25.

خامسا- البحوث التجريبية:

وهي البحوث التي تقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة فروض ومقولات، وذلك لمن استخدم قوانين علمية عامة لتفسير وضبط وحل المشكلات والظواهر علميا[1].

سادسا- البحوث التنبئية:

وهي البحوث التي يقوم فيها الباحث بتحديد مشكلة البحث والعوامل التي تؤثر عليها من خلال تحديد العامل المستقل، والعامل التابع الذي يعتمد عليه البحث ويحدد الفرضيات والأهداف ومن ثم يقوم بدراسة واقع المشكلة[2].

سابعا- البحوث التفسيرية النقدية:

وهي البحوث التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي، والراي الراجح من أجل الوصول إلى معالجة وحل المشاكل، ويتعلق هذا النوع من البحوث في الغالب ببحث وتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر[3].

ثامنا- البحث الكامل:

وهو البحث الذي يستهدف حل المشاكل حلا كاملا وشاملا، من خلال وضع القوانين والتعليمات، بعد التنقيب الدقيق والشامل للحقائق المتعلقة بموضوع المشكلة، ثم القيام بتحليل وتفسير ونقد كل الأدلة والحجج التي تم التوصل إليها والقيام بتصنيفها وترتيبها ترتيبا منطقيا، ثم اختيار الحل أو النتيجة الأفضل لحل المشكلة العلمية المطروحة[4].

كما يختلف نوع البحث العلمي بحسب المعيار الذي اعتمد في تصنيفه:

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص29.

[2] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص107.

[3] بدري احمد، المرجع السابق، ص22.

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص27.

فمن حيث الحجم يمكن تقسيم البحث إلى تقرير أو مقالة أو بحث، وبالاستناد إلى معيار الدرجة العلمية تقسم البحوث إلى بحث تخرج، مذكرة ماجيستير أو أطروحة دكتوراه، ومن حيث طبيعة المنهج المستعمل تتنوع البحوث بين بحوث تاريخية وصفية، تجريبية، جدلية، استدلالية، أما من حيث معيار الغرض من البحث فان نوع البحث يكون نظري أو تطبيقي[1] .

أما من حيث مجال البحث فيتنوع البحث العلمي بين البحوث اللغوية، البحوث الإنتاجية، البحوث التسويقية، البحوث النفسية، البحوث التربوية، البحوث الاجتماعية والبحوث الإدارية[2].

كما أن البعض من المؤلفات تذهب إلى اعتماد معايير كيفية معالجة الحقائق والظواهر والأمور والأشياء، النتائج العلمية التي تتوصل إليها مدى وقدر المعلومات المحصلة والمتوفرة حول موضوع البحث، وبذلك تتنوع البحوث العلمية بين: بحوث تنقيبية وأخرى اكتشافية، بحوث تفسيرية نقدية، بحوث كلية وشمولية وكاملة، بحوث استطلاعية أو كشفية وصياغية، بحوث وصفية وتشخيصية، بحوث تجريبية[3]

المطلب الثالث: أدوات البحث العلمي

تعرف أدوات البحث العلمي بانها جملة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وإنجاز البحث حول موضوع محدد أو مشكلة معينة[4]، وهي تتوزع بحسب طريقة جمع المعلومة والبيانات بين ما هو كيفي، وما هو كمي:

---

[1] سعد عميل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم، الشويشين، طرق البحث العلمي، الطبعة الأولى، ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2005، ص8-14

[2] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص26-28

[3] بدري احمد، المرجع السابق، ص20-30

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص31.

الفرع الأول: الأدوات الكيفية للبحث العلمي

تعتبر كل من الاستبانة أو الاستمارة، المقابلة، الملاحظة والعينات من الأدوات الخارجية التي يستعين بها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات، والتي يجب تفعيلها خارج نفسية الباحث حتى تكتسي الدراسة أو البحث نوع من الموضوعية، لذا سوف نتناولها فيما يلي:

أولا- الاستبانة:

تعرف بانها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من اجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل عن طريق البريد[1]

ثانيا- المقابلة:

هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص أخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية[2]. وفي عمومها تكون المقابلة مع عدد قليل من الأفراد وتتميز بإعطاء الحرية في الحديث للمبحوث أو المقابل، وكذا الوقت الكافي لإعطاء رايه[3].

ثالثا- الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة[4].

رابعا- الوثائق العلمية:

---

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1980، ص339

[2] طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، مصر القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1995، ص85

[3] Jacques dorselaer, une méthodologie pour réaliser un travail de fin d'études, Bruxelles, édition de : C.R.I.D, 1986, p71.

[4] غريب محمد سيد احمد، تصميم وتقنيات البحث الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص268

هي جميع المصادر والمراجع التي تتضمن المعلومات والمواد والتي تشكل في مجموعها الإنتاج الفكري اللازم للبحث العلمي، وما يجسده في الواقع[1].

الفرع الثاني: الأدوات الكمية للبحث العلمي

تشكل الأدوات الداخلية للبحث العلمي، وسائل للتحليل والتركيب العقلي، تتصل اتصالا وثيقا بالقدرات والمكنات العقلية للباحث، فهي انعكاس لعبقريته وبراعته، ومن جملة هذه الأدوات:

أولا- العينة:

تعرف العينة بانها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل، يتم تعميم نتائج الدراسة فيعا على كافة المجتمع، ووحدات العينة يمكن إن تكون أشخاص أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك. ويستخدم أسلوب العينة عند استحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف، بحيث لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي وهو الأسلوب الشائع في الدراسات السكانية[2].

ثانيا- تحليل المحتوى:

يرجع الفضل في تطوير هذا الأسلوب وشيوعه إلى العالم الأمريكي هارولد لاسويل Harold Lasswell[3] يعرف بانه رد الشيء إلى عناصره المكونة له مادية كانت أو معنوية وهو على نوعين نظري وواقعي، بحيث يجري الأول في الذهن، أما الثاني فيتم عن طريق التجربة[4].

ثالثا- الروائز والاختيارات والمقاييس:

---

[1] نفس المرجع، ص49

[2] رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص267

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص37.

[4] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، الجزائر، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص48

هي مجموعة من الاختيارات المضبوطة لمعرفة الكيان النفساني بأجمعه، أو لإحدى الوظائف النفسية فقط، تم اختراعه من طرف العالم الأمريكي كاتل عام 1890[1].

ثالثا- رابعا- الإحصائيات:

يقصد بها البيانات العددية الحقيقية التي تعكس مشكلات وظواهر معينة، أو هي وصف وتحليل للبيانات العددية، وطرق ذلك للحصول على استنتاجات[2].

المطلب الرابع: العلاقة بين الباحث والمشرف

يرتكز إعداد المذكرات والرسائل القانونية مثل بقية البحوث الجامعية الأخرى على ركيزتين أساسيتين هما الباحث والمشرف، واللذان يلعبان دورا محوريا في الوصول بالبحث إلى نهايته، وفقا للمنهجية العلمية المطلوبة، وتحقيقا للأهداف البحثية المتوخاة، سواء من الباحث، أو من مختلف الجهات البحثية ممثلة في الجامعات والمعاهد ومراكز البحث وهيئاته ومؤسساته العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية.

ولذا كان لزاما علينا الإحاطة بالباحث العلمي، خصائصه وصفاته من جهة، ثم المشرف ووظيفته وصفاته وكيفية اختياره من جهة أخرى لنخلص بواجبات الباحث تجاه المشرف ضمن الفروع التالية:

الفرع الأول: الباحث العلمي

من خلال هذا الفرع سوف نستعرض مفهوم الباحث العلمي، خصائصه، صفاته وكفاياته على النحو التالي:

أولا- تعريف الباحث العلمي:

يعرف الباحث العلمي بأنه شخص تتوافر فيه الاستعدادات الفطرية ، والنفسية ، بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله في مجملها للقيام ببحث علمي، يحوز على

---

[1] نفس المرجع، ص43

[2] نفس المرجع، ص52

التأهيل العلمي المسبق في مجال البحث والتزود من المعرفة بقدر كاف [1]. يتطلع إلى المجهول للخروج بالجديد من الأبحاث والأفكار. يمكنه أن:

- يبدا من حيث انتهى السابقون.
- يبحث عن المصادر الأصلية ويركز اهتمامه عليها.
- لديه المرونة الفكرية التي تحمله على تقدير أعمال الأخرين، وتفهم اجتهاداتهم وإن خالفوه الرأي - في تقدير واحترام، وإنصافهم: نقلاً لآرائهم، أو تفسيرا لمواقفهم دون تحيز أو تحامل.
- لديه القدرة على تنظيم المعلومات التي يريد نقلها إلى القارئ، تنظيما منطقيا له معناه ومدلوله، مرتبا أفكاره ترتيباً متسلسلا في أسلوب علمي رصين بعيدا عن الغموض والإطالة.
- يتخلق بالأمانة العلمية المتمثلة في نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها فهي عنوان شرف الباحث.
- يتمتع بالصبر على متاعب البحث ومشكلاته.
- متأني: لأن التأني يمكن من تكوين الانطباع السليم وتأسيس أحكام وتقديرات صحيحة.
- مخلص للبحث بالمال والجهد والوقت والتفكير.

ثانيا- خصائص الباحث العلمي:

من بين خصائص الباحث تمتعه بصفة الفضول المعرفي، الأمر الذي يجعله دائما في حالة تتبع لكل الظواهر والمستجدات والمصطلحات، تواقاً دائما إلى فهمها، وتحديد هويتها، وتفسير حدوثها أو تحديد علاقتها ومدى ارتباطها بغيرها، ولابد أن يرتبط ذلك الفضول)

[1] فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار السواقي العلمية، 2018، ص34.

المعرفي بحالة (نهم) دائم يتمثل في حماس مشتعل لا يخبو إلا في حالات أو مراحل استعادة النشاط نتيجة للإرهاق البدني أو الذهني المرتبط بتلك العمليات المعرفية الدؤوب[1] .

لابد من التمتع بخاصيتي التفكير والتحليل العقلي المستقل» و «النقل الصحيح لخبرة الآخر والمعارف الأخرى بإدراك ووعي لا لبس فيه ولا تحريف ولا تحيز، وفي كلمتين موجزتين لابد أن تستخدم وسيلتي العقل والنقل معا وليس بإحداهما فقط وإلا فقد الخواص الإيجابية التكميلية الكامنة في الوسيلة الأخرى وأصبح نتاجه البحثي غير مكتمل ولا مقبول. فخاصية «النقل» تفيد في سد نواحي التصور المعرفي لدى الشخص من خلال الاستعانة بما تميز به الآخرون، لكن الاكتفاء بذلك يخلو من جوانب الإبداع والخروج بجديد: والتحول من (المتلقي من علوم الآخرين إلى صفة المشارك) أو (المدعم) أو المضيف إلى (علوم الآخرين).. وتلك الصفة الأخيرة متعددة المنافع لن تتأتى إلا إذا استعمل المرء عقله في التفكير والتحليل والتدير المنطقي للأمور وللأشياء وللمشاهدات ، وبذلك يمكن له أن يساهم ببحوث تخصه في مجالات معرفية من جوانب عديدة ومتداخلة منها تصحيح منقول خطأ ، أو تحديثه أو استكمال جوانبه ، أو توضيح لبعض غوامضه[2].

فضلا عن ذلك يتعين على الباحث الاتصاف بصفات أخرى تتمثل في[3]:

لابد للمتطلع إلى انتهاج طريق العلم والتوغل الباحث في دهاليزه، أن يختار ويصوب فقط على مجال أساسي متخصص تجنبا للتشتت بين كثير من الميادين المعرفية التي تثير لديه الخلط في الفهم والإدراك.

---

[1] زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2016، ص22.

[2] زينب الأشوح، المرجع السابق، ص23.

[3] نفس المرجع، ص ص24-29.

وعلى المرء أن يحسن اختيار المراجع المعرفية الجادة التي يمكن استخدامها كدليل مرشد أولى للولوج إلى أول محطة بحثية فكرية يمكن بعدها التوسع في الدائرة المعرفية الأكثر عمقا وصلاحية في الاستخدام لأغراض الإرشاد والتوجيه المعرفي والبحثي. وبكلمات أخرى، لابد من القراءة، ثم القراءة، ثم القراءة.

يجب تدوين ملخصات لما يتم قراءته وتصنيف ما يتم تلخيصه تحت عناوين رئيسية ثم فرعية ويمكن استخدام بطاقات أو قصاصات ورقية يكتب على كل منها معلومة منفصلة بعنوان منفصل يشير إلى مضمونها، بحيث يتم تكوين حجم كاف من المدخرات المعرفية التي يمكن استخدامها وقت البدء في الرحلة البحثية والتخصصية، كل بما يصلح له في متن البحث المستهدف.

ضرورة التمتع بلياقة بدنية وعقلية وذهنية كافية لتحمل المشاق الكبرى المرتبطة دائما بعملية البحث المعرفي عبر كل مراحله، حتى يتسنى للباحث الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية، سواء من خلال البحوث الميدانية أو عن طريق المقابلات الشخصية.... ليس هذا فحسب، بل وأيضا توفر الوقت والمال الكافيين لتغطية المستلزمات الأساسية والضرورية للقيام برحلة بحث مرضية وكافية.

الصبر الكبير والتدريب على عدم الإفراط في المبذول من الجهد والوقت تجنبا لإهدار الطاقات والموارد، ولا التقتير فيها بما ينعكس سلبا على اكتمال تحقيق الهدف المعرفي بالنحو المطلوب.

استيفاء كل الخطوات البحثية وعدم التسرع.

اختيار المنهج البحثي السليم واستخدام الأدوات البحثية الملائمة، واستغراق الوقت الكافي.

ضرورة تعلم أكثر من لغة، مما يكسب الباحث تعلم ثقافات وعلوم جديدة، ويساعده في التواصل مع غيره من الباحثين عبر مختلف بقاع المعمورة، فيصبح بذلك عالمي الفكر وأكثر استقلالية في مداركه وتحليلاته، وليس حبيسا لثقافة بعينها.

عدم التسليم بصدقية كل ما يحصل عليه من معلومات، مالم يخضعها إلى التحليل العلمي المنطقي.

تحصيل أكبر قدر من المعلومات والبيانات، مما يعطي للبحث مصداقية أكبر من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج.

الالتزام بأخلاقيات ومثاليات البحث العلمي النموذجي، من خلال الالتزام بالعلم النافع، وعدم اكتناز وحجب نتائج البحث ومكتسباته المعرفية عمن يحتاجونها من الباحثين والطلبة، ناهيك على أن يكون البحث من أجل العلم، وألا يكون البحث من اجل الشهرة والمباهاة.

ثالثا- صفات الباحث العلمي:

لكي يكون الباحث باحثا جيدا يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات، كما يجب أن يتملك خملة من الكفايات اللازمة، تتمثل الأولى في[1]:

1 الرغبة الجادة والصادقة في البحث.

2- الصبر والعزم على استمرارية البحث وتحمل المصاعب.

3- وضوح التفكير وصفاء الذهن حتى يتمكن الباحث من جمع الحقائق بدقة.

4- تقصي الحقائق وجمع البيانات بصدق وأمانة.

5- المعرفة السابقة حول موضوع ومشكلة البحث.

6- عدم الإكثار من الاقتباس والحشو.

7- عدم الطعن في الباحثين الآخرين وإعطاء كل ذي حق حقه.

[1] فارس رشيد البياتي، المرجع السابق، ص35.

8- التجرد العلمي والموضوعية، والبعد عن الأهواء والعاطفة.

9- البعد عن التعميم وإصدار النتائج مسبقاً.

10- أن يكون لدى الباحث القدرة على استخدام العبارات والدلالات المناسبة.

11- عدم حذف أي دليل أو حجة تتنافى مع أراء الباحث أو مذهبه.

12-القدرة على التحليل واستخدام النماذج المناسبة الموضوع البحث.

يمكن أن تصنف هذه الصفات إلى نوعين هما : صفات شخصية (ذاتية) وأخرى صفات معرفية (مكتسبة) وسوف نبين فيما يلي شرحا لكل صفة من هذه الصفات[1]:

أ- **الصفات الشخصية:**

هي تلك الصفات التي تأتي انسيابيا من ذات الشخص وميوله وذكاءه الفطري وقوة تحمله وصبره وأمانته مع نفسه وصدقه مع الأخرين، وقوة ملاحظته ووضوح أفكاره وإمكانية تلقي الأفكار أو أيصال فكرته بلباقة وحسن تصرفه واختياره الوقت المناسب وحرصه على إقناع الآخرين بالدليل، وإقناعه بالمنطق حتى لو كان يخالف ميوله واتجاهاته أو قناعاته، وهذه ليست صفات نموذجية غير ممكنة فقد تتوافر هذه الصفات من خلال شخصية بسيطة غير متعلمة ولكن تمتلك المعرفة والخبرة في التعامل مع مفردات الحياة لكننا نذكرها هنا إلى المتعلمين والقائمين على التعلم في البحث العلمي لتذكير المتلقي بتحفيز وتفعيل هذه الصفات لتساعد علمية ومعرفية ومهنية الباحث المكتسبة في تحقيق الأهداف .

ب- الصفات المعرفية :

وهي كل ما أكتسبه الباحث من صفات علمية سواء أكانت مهارية أو فلسفية بخصوص البحث العلمي ومعاييره وكذلك ما تعلمه من أخلاقيات مهنة البحث العلمي وما يتمسك به من حيادية وعلمية وإصرار على التوصل إلى النتائج من خلال إجراءات البحث وليس من خلال تصوره الشخصي، وغزارة قراءته لتخصص مشكلة بحثه ودراسة ما تم كتابته حول

[1] نفس المرجع، ص37.

مشكلة بحثه قدر الإمكان، وعدم التقليل من أهمية ما كتب سابقا. وشعوره باستقلالية تامة في بحثه ومحاورة النفس عن ماذا يميز بحثه عن البحوث الأخرى.. وتعلمه الوصف والتحليل والنقد والتجريب من خلال مناهج البحث المختلفة، كذلك اطلاعه على أهم وأحدث المعايير المعاصرة للبحث العالمي والمحلي وما هو متفق عليه وما مختلف عليه ولأيهما يميل الأغلبية ومع من يتفق أو يختلف بحرية فكرية. ناقدة وحيادية، إضافة للعلوم الأخرى ذات الصلة مثل التحاليل الإحصائية والرياضيات بقدر ما يمكن أن يستفاد منه في تنفيذ إجراءات بحثه.

رابعا- كفايات الباحث العلمي:

لضمان نجاح نظام البحث العلمي بعناصره نعود للباحث بتكوينه ومبادئه وأخلاقياته وإمكانياته، يجب أن يتميز الباحث بامتلاك الكفايات التالية[1]:

أ- **الكفايات العلمية:**

هي بصيرة الباحث التي يميز بها مشاكله ويبني من خلالها استراتيجيات معالجتها ويدرك طبيعة النتائج المتوقعة لحلها وهي تشكل قاعدة لسلوكه المتخصص وإطاراً عاماً لهويته وعمليات إدراك الباحث.

ب- **الكفايات المنطقية:**

وهي توازي الشعور بمشكلة أو موضوع البحث وتقرير معالجتها بناء على أسس منطقية مقنعة والتي تبدو لدى الباحث في الواقع على شكل قدرات فردية يتمكن بها من كشف طبيعة المشكلة وتحليل ظروفها وعواملها المختلفة ومن ثم تحديد مدى الحاجة لحلها، الأمر الذي يقرر نتيجته المضي قدما في البحث أو الكف عنه لعدم الحاجة أو تدني الأهمية.

ج-**الكفايات التخطيطية:**

[1] فارس رشيد البياتي، المرجع السابق، ص ص38-40.

تتمثل في قدرات الباحث على تحليل الإمكانيات المتوفرة لبحث المشكلة وتطوير الخطط المناسبة لحلها، إنها قدرات الباحث على تشريع أساليب مدروسة لمعالجة المشكلة وتحديد نوعية النتائج المطلوبة كحلول ناجحة لها

د- الكفايات الإجرائية: وتعني قدرة الباحث على تنفيذ الخطط الموضوعة لبحث المشكلة بما يشمل عملية إدارة البحث وجمع وتحليل وتفسير النتائج، بهدف الوصول على الحلول المرجوة المناسبة.

هـ- كفايات الباحث الفنية والتقييمية:

التي تجسد مخرجات وضوابط البحث العلمي وتتمثل في:

- قدرات الباحث على مسح ومراجعة ما قام به من بحث وغربلة أنشطته ونتائجه لكشف صلاحيتها للمشكلة المدروسة وفعاليتها. في التغلب على سلبياتها الملاحظة، ومن ثم كتابة وإخراج التقرير المناسب لنشر أو تعميم. البحث أو لاستخدامه من الجهات.
- ضرورة تعلم أكثر من لغة، مما يكسب الباحث تعلم ثقافات وعلوم جديدة، ويساعده في التواصل مع غيره من الباحثين عبر مختلف بقاع المعمورة، فيصبح بذلك عالمي الفكر وأكثر استقلالية في مداركه وتحليلاته، وليس حبيسا لثقافة بعينها.
- عدم التسليم بصدقية كل ما يحصل عليه من معلومات، مالم يخضعها إلى التحليل العلمي المنطقي.
- تحصيل أكبر قدر من المعلومات والبيانات، مما يعطي للبحث مصداقية أكبر من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج.
- الالتزام بأخلاقيات ومثاليات البحث العلمي النموذجي، من خلال الالتزام بالعلم النافع، وعدم اكتناز وحجب نتائج البحث ومكتسباته المعرفية عمن يحتاجونها من

الباحثين والطلبة، ناهيك على أن يكون البحث من أجل العلم، وألا يكون البحث من اجل الشهرة والمباهاة.

الفرع الثاني: المشرف

مثل سابقه، سوف يتم استعراض مفهوم المشرف وصفاته ووظيفته وكيفية اختياره ضمن النقاط التالية:

أولا- تعريف المشرف:

يعرف المشرف بأنه الأستاذ عضو التدريس الذي يكلف بالإشراف على الطلبة في إنجاز مذكراهم في الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، ويستحسن أن يكون في التخصص، وإذا لم يكن كذلك، فيكفي أن يكون في الاختصاص العام كالقانون الخاص أو القانون العام، فالمطلوب من المشرف أساسا هو التوجيه المنهجي، والذي يؤدي بدوره إلى التوجيه الموضوعي في البحث[1].

ثانيا- المواصفات الواجب توافرها في المشرف:

يرى الكثير من الفقهاء بأنه يتعين على المشرفين التمتع بجملة من المواصفات يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- أن تكون العلاقة بين الباحث ومشرفه علاقة حميمة تشبه علاقة الأصل بفرعه.

2- أن يتحلى المشرف بالصبر وسعة الصدر فيتعلم الباحث من أخلاقه قبل علمه.

3- أن يشجع الباحث ولا يسخر من عمله مهما اعتراه النقص وعدم الدقة وإنما يوجهه برفق ومن طرف خفي.

---

[1] خلف بوبكر، منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر، مطبعة منصور، 2022، ص30.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية (الليسانس، الماستر، الماجستير، الدكتوراه)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، 2011، ص22.

4- أن لا يفرض على طالبه آراءه الشخصية بحيث يوجهه وفق ميوله واتجاهاته.
5- أن يكون المشرف مختصاً في الموضوع المدروس من قبل الباحث إذ ليس من المعقول أن يختار طالب يبحث في القانون مشرفاً مختصاً في الأدب أو الفلسفة ، لأنه في هذه الحالة يكون الباحث قد أساء الاختيار، لأن هذا المشرف سوف لن يفيده بل سيزيده ضعفا وصعوبة على صعوباته..

كما يمتاز الأستاذ المشرف أيضا بالعديد من المميزات أهمها[1]:

1- التمتع بمزيد من الخبرات العلمية والتجربة المنهجية والمعرفة الأكاديمية التي تساعد على الأخذ بيد الطالب أو الباحث ورفع المستوى العلمي له.

2- التعمق في التخصص والدراية العامة لإشكالياته وبأهم المراجع المتاحة فيه، والنتائج العلمية المتوصل إليها.

3- التحلي بالأخلاق الأكاديمية العلمية، كاللطف والحوار والتشجيع وعدم السخرية والاستهزاء. لأنه في الأخير سيعتز نجاح الطالب أو سيتأثم بإخفاقه.

ثالثا- وظيفة المشرف:

يقوم الأستاذ المشرف بدور رئيسي في إدارة البحث ويتجلى ذلك في الآتي[2] :

1- مساعدة الطالب في اختيار عنوان موضوع البحث من بين العناوين التي يقترحها الطالب أو يقترح عليه عناوين أخرى وهذا نظرا إلى توافر المراجع فيها وإمكانية البحث والمدة الزمنية المتاحة.

2- توجيه الطالب في إنجاز الإشكالية الأولية للبحث وكذلك الخطة.

---

[1] منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2007، ص ص237-238.

[2] خلف بوبكر، مرجع سابق،

3- مؤازرة الطالب في البحث عن المعلومات وتوجيهه لأهم المراجع في الموضوع، وتسهيل الوصول إليها.

4- تشجيع الباحث ومساعدته في التغلب على العقبات والمصاعب التي تصادفه أثناء خطوات بحثه بما فيها العقبات النفسية.

5- يقرأ كتابات الطالب التي حررها ويصححها لغويا ومنهجيا وموضوعيا ويبين مواطن الخطأ فيها ليتمكن الباحث من تصحيحها.

6- يترك للطالب مجالا لحرية الرأي وإبراز شخصيته في الموضوع، ما دام ملتزما بالتوجهات المنهجية ولا يجبره على اعتناق رأيه الخاص وهذا ليدربه على الاستقلالية العلمية لأنه إذا قام المشرف بكل شيء في البحث فإن الطالب يتضرر من ذلك لأنه لم يمارس ويجرب ويكابد عقبات وضغوطات البحث فعلا.

7- الاجتماع الدوري بالطالب لتوجيهه والاطلاع على العمل المنجز والنقاش حول الأفكار ولتجاوز العقبات وتصحيح المسار البحثي.

رابعا- اختيار المشرف:

يترتب على عملية اختبار المشرف مثلها مثل اختيار العنوان وإلى حد كبير نجاح البحث، وتتم بأحد الأسلوبين التاليين[1]:

أ- قد يكون من قبل الطالب من بين أعضاء هيئة التدريس وذلك أن العلاقة مع المشرف تبدأ منذ مرحلة الدراسة النظرية إذ يحتك الطلبة بالأساتذة ويعرفون المزيد عنهم، وهذا طبعا بعد موافقة المشرف.

ب- قد يكون من قبل اللجنة العلمية للقسم أو المجلس العلمي للكلية خاصة بالنسبة للطلبة الذين لم يحسموا الاختيار أو في حالة إعادة توزيع الطلبة على الأساتذة المشرفين لإنجاز المذكرات.

[1] خلف بوبكر، المرجع السابق، ص30.

ويتم التعرف على المشرف من خلال التدريس أو الطلبة الذين أشرف عليهم أو المذكرات المنجرة من قبلهم أو الأبحاث العلمية التي نشرها.

كما يمكن أن يضاف له أنه يستحسن [1]:

- أن يختار الباحث الأستاذ الذي يرتاح إليه ويشعر بوجود انسجام بينه وبينه لأن هذا التفاهم والترابط يدفع الطالب إلى المضي قدماً في إنجاز بحثه، لأن الجانب النفسي له دوره الفعال في العملية البحثية، فكم من طالب جاد اعتزل ميدان البحث بسبب تصرفات لا مسؤولة من أستاذ ما.
- كما يستحسن أن يختار الباحث للإشراف عليه أحد أساتذته الذين: درس عندهم في مرحلة التدرج أو في مرحلة ما بعد التدرج.
- ويستحسن بالباحث أن يختار مشرفا قريبا منه ومن داخل الوطن حتى يتحاشى كثيراً من الصعوبات التي قد تعترضه، بدء من توقيع استمارات التسجيل السنوية، ومروراً بعسر وصول المادة العلمية للمشرف وتلقي الملاحظات، وانتهاء بإحضار المشرف للمناقشة فقد تواجه عملية إحضاره عقبات وعراقيل مالية وغيرها.

الفرع الثالث: واجبات الباحث تجاه المشرف

يتوجب على الطالب الباحث تجاه المشرف أخلاقيات معينة منها [2]:

- أن يتوافر الباحث على أخلاقيات معينة منها الشروط التي تجعل المشرف يعتمده.
- عرض العمل البحثي على المشرف جزء بجزء وهذا لتفادي الخروج عن الموضوع أو ارتكاب أخطاء يصعب تصحيحها لاحقا.

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي، المرجع السابق، ص23.

[2] خلف بوبكر، المرجع السابق، ص31.

- الأخذ بتوجيهات المشرف وملاحظاته المنهجية والموضوعية.
- الحفاظ على المواعيد المحددة لدراسة ما تم إنجازه والتوجه للخطوات الموالية في البحث.
- تحمل المسؤولية كاملة على البحث، ولهذا لا يكتب الباحث إلا ما يكون مقتنعا به لأنه هو الذي سيدافع عن بحثه أمام لجنة المناقشة، ووحده من يتحمل تبعة تقييمها له.

المبحث الثاني: المرحلة التمهيدية لإعداد البحث العلمي

تتدرج عملية إعداد البحث العلمي، إلى عدة مراحل متسلسلة ومترابطة ارتباطا منطقيا وعلميا، تكمل بعضها البعض لتشكل بنيان البحث العلمي. وللإحاطة بهذه المراحل يتوجب علينا تقسيم المبحث إلى عدة مطالب تتوافق وعدد الخطوات واجبة الاتباع لإنجاز البحث أو الدراسة بدء من اختيار الموضوع إلى غاية بناء الخطة على النحو التالي:

المطلب الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث

ويقصد باختيار موضوع البحث العلمي عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا، وهي تعني موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناء العلاقات بين عناصرها، ونتائجها الحالية، وإعادة صياغتها من خلال نتائج الدراسة، ووضعها في الإطار العلمي السليم.

وقد عرفت المشكلة بأنها "موقف غامض يثير قلق الباحث ويولد لديه رغبة في الكشف عن هذا الغموض"[1]. وفي معنى آخر، تعرف المشكلة بانها "ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو قضية تم الاختلاف فيها، وتقتضي إجراء عملية البحث في جوهرها"، ومن خلال ذلك يستشف بأن التفسير المنطقي لفشل العديد من البحوث والدراسات العلمية هو إخفاقها في تحديد مشكلة البحث تحديدا واضحا، والأسباب التي أدت إلى المشكلة من جهة، والأبعاد المكونة للمشكلة نفسها من جهة أخرى[2].

وأثناء كل اختيار لموضوع البحث، يتحتم على الباحث مراعاة العديد من المعايير التي تتحكم في عملية الاختيار، حتى يسهل على الباحث ضبط عنوان البحث بكل دقة، والذي

---

[1] سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019، ص65.

[2] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي والأسس النظرية والتطبيق العلمي، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص59.

يشكل في ذاته انعكاس لمشكلة البحث المراد دراستها، ومن هنا يستلزم الأمر منا تناول هاتين المسألتين ضمن الفرعين التاليين:

الفرع الأول: معايير اختيار موضوع البحث

تعتبر مرحلة اختيار الموضوع من بين أصعب مراحل إعداد البحث العلمي نتيجة اختلاف عوامل ومقاييس الاختيار بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، قبل اختيار أي موضوع بحث يجب على الطالب الباحث مراعاة جملة من المعايير حتى يتم إنجاز البحث بطريقة علمية، ويكتسي من خلالها البحث قيمة علمية، هذه المعايير هي:

أولا- المعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث:

تتمثل المعايير الذاتية الواجب مراعاتها في اختيار موضوع البحث فيما يلي[1]:

- معيار الرغبة النفسية المتعلق بميول الباحث إلى موضوع دون غيره ليكون موضوعا للبحث.
- معيار الاستعدادات والقدرات الذاتية للباحث: ومنها القدرات والمكنات العقلية التي تسمح للباحث بالفهم الجيد والقدرة على التحليل والمقارنة والاستنتاج....، صفات وأخلاقيات الباحث كهدوء الأعصاب وقوة الصبر والتحمل، والقدرة على التضحية بالمال والوقت والجهد، وقوة الملاحظة والموضوعية. والإمكانيات الاقتصادية التي تسمح للباحث بتغطية تكاليف البحث، والاستعدادات والقدرات اللغوية، وان يكون للباحث وقت كافي لإنجاز بحثه.
- معيار التخصص في مجال البحث المختار.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص35-46.

- معيار العامل الوظيفي والمهني الذي يشجع الباحث على اختيار موضوع البحث المتعلق بمهنته ووظيفته حتى يرفع من مستوى أدائه الوظيفي ويستفيد من نتائج بحثه في مهنته.

ثانيا- المعايير الموضوعية في اختيار موضوع البحث:

تتمثل المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث فيما يلي[1]:

- حداثة الموضوع وأصالته: فالأصالة تفرض على الباحث ألا يكون منقولا أو تقليدا أو إعادة إخراج.
- الأهمية العلمية: إذ كلما كانت أهمية الموضوع والمشكلة البحثية كبيرة، نظرية كانت أم عملية كلما شكل ذلك دافعا قويا لاختيار هذا الموضوع للبحث والدراسة.
- الارتباط بالمشاكل المعاصرة: يجب على الباحث اختيار الموضوع الذي يقدم إضافة للمعرفة الإنسانية، ويسهم في حل مشكلات المجتمع في مختلف جوانبه.
- أن يكون الموضوع ذا نطاق محدود وأبعاد واضحة: إذ يجب أن يكون الموضوع ملائما لنوع الدراسة (ماستر، دكتوراه...)، وألا يكون فضفاضا واسع النطاق يفوق مقدرة الباحث على الدراسة والمعالجة.
- توافر المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث.
- إمكانية القيام بالبحث: يجب أن يكون موضوع البحث من المواضيع التي يمكن البحث فيها (قابلية البحث في الموضوع).

[1] بوحوش عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص40-45.

الفرع الثاني: ضبط عنوان البحث

ترتبط عملية اختيار عنوان البحث ارتباطا وثيقا بموضوع البحث المراد القيام به، ولذلك تتم عملية الاختيار بناء على القراءات السابقة، أو من خلال أبحاث سابقة، أو نتيجة التصفح المباشر للأنترنيت، أو كاقتراح من مراكز البحث والمؤسسات العلمية، أو من المشرف، أو من خلال ما يتم تداوله في المؤتمرات العلمية. على أنه يتوجب في جميع الحالات أخذ موافقة الكلية على الموضوع بالتنسيق مع الأستاذ المشرف، مما يحتم على الباحث البقاء على تواصل دائم ومستمر مع هذا الأخير، في كافة مراحل إنجاز البحث حتى يستعين بتوجيهاته، ويستفيد من خبراته[1]. كما يجب أن يراعى في صياغة العنوان جملة من الشروط والاعتبارات منها ما هو شكلي، ومنها ما هو موضوعي، سوف نوجزها فيما يلي:

أولا- الاعتبارات الشكلية في صياغة العنوان:

أثناء صياغة الباحث لعنوان البحث يتحتم عليه التقيد بالشروط التالية[2]:

- أن يكتب العنوان بعبارة مختصرة ولغة سهلة وواضحة أي أن يكون موجزا.
- أن يبدأ بكلمات محورية مثل دور القضاء..، أثر القانون...، المشاكل التي تثيرها...
- أن يعبر على جميع التغييرات المستقلة والتابعة.
- ألا تزيد كلمات العنوان على 15 كلمة، وألا تتجاوز السطر.
- أن تكون الكلمات محددة، مركزة وبعيدة عن التعميم أو التطويل.
- أن تكون واضحة وخالية من الغموض والالتباس.

---

[1] صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، لبنان، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2010، ص133.

[2] المرجع نفسه، ص134.

- أن تكون مباشرة وسهلة الفهم ولا تخدع القارئ.

ثانيا- الاعتبارات الموضوعية في صياغة العنوان:

هناك عدة اعتبارات موضوعية يجب على الباحث مراعاتها أثناء صياغته لعنوان بحثه المختار تتلخص فيما يلي[1]:

- يجب أن يعبر العنوان عن موضوع البحث ومحتواه دون زيادة أو نقصان.
- من الأفضل أن يظهر العنوان نوع المنهج ما أمكن (دراسة تحليلية، دراسة تاريخية، دراسة مقارنة....)
- أن تكون تعابير العنوان منسجمة مع أهمية الموضوع.
- أن يعكس بشكل مكثفا جدا إشكالية البحث.

ولأن العنوان يمثل المادة الأولية للإشكالية، تضيف بعض الكتابات شروطا أخرى يتعين على الباحث عدم الإخلال بها، مثل عدم تضمين العنوان مصطلحات متناقضة المعاني، أو مختلفة وغير متفق على مدلولاتها، أو من اللهجات المحلية، وتجنب المصطلحات الوصفية كالجميل والطيب...، والابتعاد على المصطلحات ذات المعنى المطلق[2].

المطلب الثاني: جمع المادة العلمية

تعتبر المعلومات أو المادة العلمية من المتطلبات الأساسية والضرورية لكتابة مختلف أنواع البحوث والدراسات على كافة المستويات، وهي تعرف اصطلاحا بأنها "كافة أشكال المعرفة التي تهدف إلى كشف المجاهيل في الحياة الإنسانية، وإزالة الغموض عن الحقائق

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص134.

[2] غازي فيصل حسين، منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص31.

والمواقف والأحداث، وحل التعارض بين الخيارات، وإيضاح الاتجاهات، وتعميق مسارات الحياة الإنسانية بقصد الارتقاء بها وتطويرها"[1].

كما تعرف بانها " معارف يتم في العادة إنتاجها أو صبها في قوالب بأشكال متفق عليها، حتى يمكن الاستفادة منها تحت ظروف معينة في التعليم والإعلام، أو لتوفير محفز مفيد وغني لاتخاذ قرارات في مجالات عمل معينة، ويستلزم لوجودها توفير وعاء يحويها وهو ما يطلق عليه بالوثيقة أو بمصدر المعلومات بأنواعها المختلفة" [2].

وتتنوع الوثائق العلمية من حيث أهميتها العلمية بين مصادر أصلية وأخرى ثانوية أو ما تسمى بالمراجع. بالإضافة إلى ذلك يتعين على الباحث تصنيف وترتيب وتنظيم مختلف الوثائق العلمية بطريقة فنية تسهل على القراء الاستفادة منها بكيفية سهلة ومنظمة، نظرا لأهميتها الكبيرة لدى كل باحث وقارئ، ناهيك عن وسائل تدوين المعلومات، ولذلك سوف نقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع أحدهم يتضمن أنواع الوثائق العلمية، والأخر يحتوي على كيفية تنظيم الوثائق العلمية، وأهميتها، في حين يتضمن الثالث طرق تدوين المعلومات:

الفرع الأول: أنواع الوثائق العلمية

تتنوع الوثائق العلمية إلى وثائق أولية مباشرة أو ما تعرف بالمصادر، وأخرى ثانوية أو غير مباشرة، وتعرف بالمراجع:

أولا- الوثائق الأولية أو المصادر:

[1] مصطفى حميد الطائي، خير ميلاد أبو بكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص201.

[2] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص132.

وهي كل وثيقة تعالج موضوعا معينا معالجة شاملة وعميقة، وتشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، مرتبة بشكل يسهل على الباحثين الاستفادة من معلوماته[1]. وتعتبر أهم واقدم ما يتوفر من معلومات حول موضوع البحث وتشمل أعمال العلماء والمفكرين وشهادة الأولين، وما في حكمها[2].

كما تعرف بانها الوثائق العلمية الأصلية والمباشرة التي تتضمن مبدأ ثراء ومباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات[3]. ومن أمثلتها:

- المواثيق القانونية العامة والحاصة، الوطنية والدولية.
- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية والمؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية.
- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصدق عليها رسميا.
- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.
- نتائج وتقارير المقابلات والتحقيقات وسبر الآراء العامة.
- الإحصائيات الرسمية

ثانيا- الوثائق الثانوية أو المراجع:

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص150.

[2] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص99.

[3] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص57.

وهي الوثيقة التي أخذت معلوماتها من مصادر متعددة وأخرجت في ثوب جديد، نعود إليها مرة بعد مرة، وهي منظمة بطريقة خاصة على أساس هجائي، أو تاريخي، أو جغرافي[1]. وهي اقل قيمة علمية من المصادر، ولا يعتد بها وحدها في البحوث والدراسات المتقدمة[2]. كما تعرف المراجع بانها الوثائق العلمية التي تستمد قوتها الإعلامية والعلمية ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة، من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة...[3]. ومن أمثلتها:

- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة.
- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء والنصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمنها.
- الرسائل العلمية الأكاديمية، ومجموع البحوث العلمية الابتكارية والجامعية.
- المطبوعات الرسمية الحكومية.
- الموسوعات دائرة المعارف والقواميس.

الفرع الثاني: طرق تنظيم الوثائق العلمية وأهميتها

يتعين على الباحث خلال فترة جمع المادة العلمية التي يستقي منها المعلومات والبيانات التي تتمحور حول موضوع بحثه ضرورة ترتيب وتصنيف مختلف المصار والمراجع بطريقة علمية تسهل الاستفادة منها، إذ تعد هذه الوثائق ذات أهمية قصوى سواء بالنسبة للباحثين أو القراء على حد سواء، ولذلك سوف نتطرق إلى هاتين النقطتين بالترتيب:

أولا- طرق تنظيم الوثائق العلمية:

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص150.

[2] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص99.

[3] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص58.

يتم تنظيم الوثائق العلمية وتصنيفها وترتيبها وفقا لعدة طرق منها[1]:

- التنظيم الهجائي: وفيه ترتب المواد التي يحتويها المرجع بحب حروف الألفباء، كما هو الحال في المعاجم ودوائر المعارف وكتب التراجم.
- التنظيم المصنف: وفيه يتخذ الموضوع أساسا في الترتيب كما هو في أغلب قوائم المؤلفات البيبليوغرافيات.
- التنظيم التاريخي: وفيه ترتب مواد المراجع ترتيبا زمنيا، مثلما هو عليه الحال في كتب التاريخ والسير والحوليات.
- التنظيم الجغرافي: أين توزع مواد المرجع بحسب التقسيم الجغرافي، مثل كتب البلدان والأطالس والخرائط.
- التنظيم الجدولي: أين ترتب المواد بشكل جداول تأخذ طابعا معينا كما في الملخصات الإحصائية وجداول مقابلة السنوات الهجرية والميلادية.

ثانيا- أهمية الوثائق العلمية:

تكتسي الوثائق العلمية أهمية كبرى لدى الباحثين، إذ أن توافرها بشتى أنواعها يعد أحد المقاييس الأساسية لصلاحية البحث، ونجاحه، فبقدر ما يتوافر للبحث من مصادر ومراجع متنوعة من مطبوع ومخطوط ومشاهد ومسموع، بقدر ما يبعث على الاطمئنان والارتياح، وإن حصر المصادر، والدراسات والبحوث لما كتب حول موضوع البحث قديما وحديثا من شانه أن يجعل الباحث على إلمام تام بكل ما أثير حوله من معلومات. فيبدأ من

[1] عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص80.

حيث انتهوا، ويضيف إلى العلم جديدا، كما أن الاطلاع عليها من شأنه أن يفيد في اختيار أفضل المناهج في معالجة قضايا البحث[1].

الفرع الثالث: طرق تدوين المعلومات

يتم جمع المادة العلمية إما باتباع وسيلة البطاقات، أو باتباع وسيلة الملفات، إذ تعتبر هاتين الطريقتين الأكثر استعمالا، والأفضل لدى الباحثين، مثلما سنتناوله في الفرعين التاليين:

أولا- وسيلة البطاقات:

يعتبر تدوين المعلومات على البطاقات المخصصة للبحوث الطريقة السليمة والأنسب على المدى القصير والطويل لعملية البحث، نظرا لما تتمتع به هذه البطاقات من سماكة تجعلها أكثر تحملا للتداول، وإعادة النظر عليها عدة مرات، ومن ثم سلامتها من التلف، حتى أنها تسهل عملية استعراضها بشكل منظم وفق رؤية الباحث للموضوع عند الوصول إلى مرحلة الكتابة، وتحفظ للباحث عملية الرجوع إليها، وتنظيم الأفكار من خلالها، سواء بالتقديم أم بالتأخير بسبب مرونة ويسرة ترتيبها من الناحية العملية. وعلى الباحث تخصيص بطاقة لكل فكرة، فلربما يحتاج أن يضيف لهذه الفكرة بعض المعلومات فيجد لها المجال متاحا، على أن يحرص الباحث على توثيق المعلومة على نفس البطاقة[2].

إذ يجب أن تحتوي كل بطاقة على ثلاثة أنواع من المعلومات: جملة تعريف بالموضوع العام الجاري جمع المصادر عنه، الفكرة المأخوذة، ثم بيانات المصدر كاملة. كما يمكن للباحث أيضا إعطاء أرقام متسلسلة للبطاقات حتى يتسنى له الرجوع لأي بطاقة بسهولة، كما أن

---

[1] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص59.

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، سوريا، دمشق، دار النمير، 2004، ص37-38.

ذكر إسم المكتبة الموجود بها المرجع، ورقم هذا الأخير بالمكتبة، سيسهل على الباحث الرجوع لذات المصدر بيسر[1].

تصنف هذه البطاقات إلى مجاميع بحسب عناصر البحث، أو خطته، وتوضع كل مجموعة في علبة تحمل عنوانا لما تحتويه[2]. ثم يتم وضع جميع العلب في صندوق بعد أن يتم ترتيبها وفقا لخطة البحث.

ثانيا- طريقة الملفات:

وفي هذه الطريقة يقوم الباحث بتخصيص ملف يتضمن عدة صفحات فارغة لكل قسم أو فصل في البحث، ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا القسم أو الفصل في الملف الخاص به، على أن يرتب هذه الملفات وفقا للتصميم الذي وضعه في الخطة[3].

وتمتاز طريقة الملفات بعدة خصائص مقارنة بطريقة البطاقات، أهمها[4]:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ضمان حفظ المعلومات المقيدة وعدم تعرضها للفقد.
- المرونة، حيث تسهل على الباحث أن يغير، أو يضيف في المعلومات.
- سهولة المراجعة والمتابعة لما تم جمعه من معلومات وتخزينها.

---

[1] محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، مصر، القاهرة، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1992، ص63.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع نفسه، ص38.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص165.

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص85.

فضلا عن ذلك، فان هناك طريقة التصوير وهي طريقة استثنائية يقتصر استعمالها على الوثائق التي تتضمن معلومات جد مركزة، ومكتوبة بأسلوب مختصر جدا[1]، أو تلك الوثائق التي يصعب الحصول عليها نظرا لندرتها، مما يحتم على الباحث اللجوء إلى تصويرها.

المطلب الثالث: القراءة

تعتبر مرحلة القراءة مرحلة مهمة لفهم كافة المعلومات والأفكار المتصلة بموضوع البحث العلمي، والاطلاع الشامل والمتعمق بالوثائق العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، فهي تقوم بغرس المعرفة المختلفة، وبتزويد الباحث بمعلومات توصله إلى مستوى معين من التفكير السليم، والتحليل والاستنتاج والنقد..، كما تسمح للباحث بالتعمق في التخصص والسيطرة على جوانبه العلمية، وتكسبه القدرة على التحليل الناتج عن الفهم الشامل والعميق للمعارف، والتأمل والتفكير في جوانب موضوع البحث[2]. والكشف عن أغوار الموضوع والوقوف على أبعاده، وتحديد حدوده، ومن ثم بيان جزئياته وتوضيح أفكاره وبلورة وجهات النظر فيه سليمة كانت أو غير سليمة، موافقة أو مخالفة[3]، ولا يتأتى ذلك إلا باتباع الأساليب الثلاثة ممثلة في القراءة السريعة، القراءة العادية والقراءة الناقدة التحليلية، والتي من شأنها أن تبيح للباحث تكوين تصور سريع حول جزئيات بحثه، ومن ثمة محاولة بناء خطة أولية يستعين بها الباحث كمؤشرات لبداية البحث، مثلما سنوجزه في النقاط التالية:

الفرع الأول: أساليب القراءة

[1] Simone Dreyfus, la thèse et le mémoire de doctorat, paris, Cujas, 2eme édition 1984, p 61-62.

[2] فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص98.

[3] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص113.

لأنه يتعذر على الباحث قراءة كل ما كتب حول الموضوع، ولكي تكون القراءة موجهة، يتعين على الباحث القيام بفحص دقيق للعديد من العناوين والفهارس، وبأسلوب يخدم البحث للوصول إلى الغرض المطلوب وفقا للمراحل التالية:

أولا- القراءة السريعة:

نظرا لارتباط الباحث بعامل الوقت، الذي يمنعه من قراءة كل الوثائق العلمية التي جمعها حول الموضوع، يتعين على الباحث تفحص المقدمة والخاتمة والملخص، واستعراض خطة المرجع وبخاصة الفهرس قبل أية قراءة متأنية[1]، إذ يقوم الفهرس بدور المرشد الجغرافي لقارئ البحث، فيساعده على تكوين رؤية مبدئية شاملة عن محتواه، ويعطيه فرصة الوصول من أقرب طريق إلى الموضوع الذي يهمه، فكلما كان الفهرس شاملا دقيقا وواضحا، كان أفضل بالنسبة للقارئ[2]. ويشكل التصفح والانتقاء، من اهم الأسس التي تقوم عليها حضور الباحث أثناء مرحلة القراءة السريعة، فالباحث الجيد لا يعرض نفسه إلى تراكم المصادر والمشكلات، وبالتالي لا يستطيع حصرها فتشتت جهوده دون الاستفادة منها[3]. وتهدف القراءة السريعة إلى تحديد المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وتقدير وتقييم الوثائق المحصل عليها من حيث درجة قيمة المعلومات والأفكار التي تحتويها كل وثيقة، ومدى جدة معلوماتها وحيويتها في بناء البحث، ناهيك عن تغذية وتدعيم قائمة الوثائق المجمعة بوثائق جديدة تمكن من معرفة سعة وأفاق الموضوع[4].

ثانيا- القراءة العادية:

[1] علي غربي، المرجع السابق، ص178.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص156.

[3] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص114-116.

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص69.

تستهدف القراءة العادية الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، فبعد أن يختار الباحث المرجع المرتبط بموضوع بحثه، يقوم بقراءته قراءة متأنية ودقيقة، مفضلا في ذلك البدء بقراءة تلك المراجع التي تعالج الموضوع بإيجاز، ثم التعمق تدريجيا بقراءة المراجع الأكثر عمقا، وينصح بقراءة أكثر من مرجع يتعرض لنفس الموضوع، وذلك للإحاطة بكافة جوانبه المختلفة.

كما يتعين على الباحث تدوين ملاحظاته، وكل ما يراه مفيدا على بطاقات التدوين، دون أن يهمل كتابة بيانات المرجع كاملة على هاته البطاقات، حتى اذا ما شكك الباحث في نص كتبه على البطاقة، أمكن له مراجعته من مصدره الأصلي مرة أخرى[1].

ويشكل الإدراك والانتباه، من اهم الأسس التي تقوم عليها القراءة العادية، حيث يتعين على الباحث أن يحسن فن الربط بين ما يحسه من القراءة وبعض خبراته الماضية المتعلقة بموضوع بحثه، حتى يتسنى له إعطاء هذا الإحساس معنى[2] يمكنه من التمييز بين ما هو مناسب فيقرأه بالكامل، ويأخذ منه ما يريد من ملاحظات، وما هو غير مناسب فيستبعده[3]. بمعنى أنه يتوجب على الباحث ألا يقبل كل شيء تحمله هذه الوثائق في طياتها من أفكار ومعلومات لمجرد أنها مطبوعة، أو لان باحثا أخر قد قالها، كما لا يحق له رفض فكرة أو معلومة لنفس السبب، ولهذا يتطلب من الباحث اليقظة في فكره، وأن يقبل بالتنوع والاختلاف، وألا ينحاز حتى لا تأتي نتائجه مضللة، بل يتوجب عليه أن يتعامل مع كل المعلومات والأفكار المحصلة بفكر نقدي[4]. وهو ما تبينه القراءة الناقدة التحليلية أسفله.

---

[1] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص59.

[2] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص116.

[3] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص60.

[4] علي غربي، المرجع السابق، ص178.

ثالثا- القراءة الناقدة التحليلية:

يقصد بالقراءة الناقدة التخليلية تلك القراءة التي تنصب وتتركز حول الوثائق العلمية ذات القيمة الإعلامية والعلمية والمنهجية الممتازة، وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة والبحث[1]. الأمر الذي يتطلب قراءة ناقدة لما تحتويه هذه الوثائق العلمية من أفكار ونظريات، قد تثير في ذهن الباحث عدة تساؤلات حول صدق هذه الأفكار وتلك التساؤلات تدفعه إلى الرغبة في التحقق من مدى صدقيتها، وبالتالي فإنه يقوم بإجراء دراسة أو بحث حول الفكرة أو النظرية التي حامه الشك حول صحتها[2]. ويعتبر التفكير والتركيز والخيال والتصور والفهم الصحيح للمادة المقروءة، ناهيك عن الملاحظة والتجريب وتسجيل الومضات والمناقشة من أهم الأسس التي تبنى عليها القراءة التحليلية الناقدة، أو ما تعرف بالقراءة العميقة والمركزة[3].

الفرع الثاني: أهداف القراءة

تهدف القراءة بشتي أنواعها وأساليبها إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع والتحكم في المادة العلمية والفكرية للموضوع.
- القدرة على التحليل من خلال اكتساب مرجعية فكرية ومعلوماتية لدى الباحث.
- اكتساب أسلوب علمي قوي، يمكن الباحث من إعداد بحثه إعدادا ممتازا.
- اكتساب الباحث لمنهجية إعداد خطة البحث.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص70.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص72.

[3] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص 119-120.

[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص54.

- تزويد الباحث بثروة لغوية واصطلاحية متخصصة، تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة.
- تدعم القراءة الباحث بشجاعة أدبية، وقوة في الشخصية[1].

الفرع الثالث: شروط القراءة

لكيي يتمكن البحث من تحقيق أهدافه من القراءة، يتعين عليه التمسك بالشروط التي تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة، ومن أهمها[2]:

- أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق المتعلقة بالموضوع.
- يجب أن يمتلك الباحث ذكاء يعطيه القدرة على تقييم قيمة الوثائق العلمية التي يقرؤها.
- يجب التركيز على فهم المعلومات فهما جيدا، تاما وواضحا.
- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبة، لا عشوائية وارتجالية.
- يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.
- يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادئة للقراءة.
- يجب ترك فترات للتأمل والتفكير فيما بين فترات القراءة.

كما يجب أن تتم القراءة في أوقات النشاط الذهني ليتسنى للباحث فهم ما يقرأ، واستيعابه، والأخذ عنه أخذا صحيحا غير محرف أو مشوه، ويكون قادرا على نقد ما يقرأ. كما يتعين

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص65.

[2] المرجع نفسه، ص66-68.

عليه إعادة قراءة ما تمت كتابته على البطاقات من معلومات ذات صلة بموضوع البحث، قبل الكتابة النهائية للبحث[1].

المطلب الرابع: تصميم خطة البحث

تعتبر مرحلة تصميم خطة البحث نتيجة حتمية لمرحلة القراءة، والتي تعطي للباحث انطباعا حول كيفية تصور خطة معينة لبحثه، فهي تعد بمثابة المشروع الهندسي لأجزاء البحث[2].

ولهذا فإن التصميم المنهجي الذي يضعه الباحث، يعتبر خطوة في غاية الأهمية تتوقف عليها مصداقية البحث ونتائجه، لأنه يهيئ للباحث سبل الحصول على بيانات دقيقة وملائمة من خلال خطة مضبوطة تحدد بدقة كل الخطوات اللازمة لإنجاز العمل في ظروف محددة، وتجنب الباحث الكثير من الصعوبات والمشاكل التي قد تحدث في حالة الارتجال والتسرع، كما أن وضع خطة مسبقة تمكن الباحث من إعادة النظر في بعض الأمور أو تقييم موضوعي للإجراءات المنهجية، خصوصا اذا أخذنا في الحسبان مبدأي المرونة النسبية، والموضوعية النوعية للعلوم الاجتماعية، ومنه المرونة والملاءمة المنهجية على وجه التحديد[3].

والثابت في هذا التصميم أنه وبعد اختيار عنوان البحث، فإن كل البحوث لا يمكنها أن تخرج عن الإطار العلمي المتفق عليه علميا في المنهجية العامة للبحث العلمي، والتي تحصر أقسام الخطة في ثلاث: مقدمة، متن وخاتمة، ولذا سوف نستعرض هذه المصطلحات في الفروع التالية:

الفرع الأول: المقدمة

---

[1] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص59.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص54.

[3] علي غربي، المرجع السابق، ص31-32.

تعرف المقدمة بانها الخل العام والشامل والدال على أفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت[1]. ولأن المقدمة هي أول ما يقرأ من البحث، فإنه يتوجب على الباحث كتابتها بطريقة مشوقة، حتى تشد القارئ وتثير اهتمامه، فتدفعه إلى قراءة الأجزاء التالية من البحث[2]. وتتضمن المقدمة تمهيد يستعرض فيه الباحث أهمية موضوعه، وإبداء رغبته في دراسة المشكلة التي تستحوذ على اهتمامه، والإلمام بجميع جوانب الموضوع، متبوع بجملة من العناصر تتمثل فيما يلي[3]:

- مبررات اختيار الموضوع
- الدراسات السابقة أو ما يعرف بأدبيات الدراسة
- إشكالية البحث وحدودها
- الفرضيات
- منهجية البحث
- كيفية تقسيم البحث أو الدراسة
- تحديد المصطلحات

ونظرا لأهمية المقدمة في البحث العلمي، ينصح الباحث بعدم التسرع في كتابتها وتركها إلى ما بعد الانتهاء من البحث بالكامل، وإن كان من الممكن إعداد بعض فقراتها كمسودة، يتم تعديلها وفقا لما تقتضيه ظروف البحث[4].

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص119.

[2] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص 294.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص35-37.

[4] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص 294.

الفرع الثاني: المتن

يعتبر المتن أو صلب الموضوع أهم فضاء يمكن من خلاله أن يقوم الباحث بتوزيع أقسام البحث وفصوله، ومن عرض أفكاره الجديدة المطروحة، مبرزا بذلك قدرته في الاطلاع الواسع والتحكم في الموضوع، تنسيقا وتحليلا، وبإبراز أساليبه اللغوية والاصطلاحية، وكل ما يتمتع به من ثروة أدبية وفكرية[1].

كما يعتبر المتن، المجال الأمثل للاهتمام بالجوانب الشكلية والفنية للبحث العلمي، والتي تمثل إحدى النقاط الجوهرية لإنجاز البحث بشكله السليم والصحيح، حيث يمثل عدم الاعتناء بهذه الجوانب نقطة ضعف كبيرة لا يمكن تجاوزها بسهولة[2]. ثم يقوم الباحث بوضع تصور مبدئي للفصول الرئيسية للبحث، وما تتضمنه هذه الفصول من مباحث وعناوين ثانوية[3](الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، أولا وثانيا.، أ و ب وج...، 1و2و3...ووو). شريطة أن تكون عناوين الفصول أو المباحث أو العناوين الفرعية دقيقة ودالة، وليست قصيرة مخلة، ولا طويلة مملة.

كما يمكن للباحث تطبيق خطة الترقيم (مبتديا بالأحرف الرومانية ثم 1،2،3...، ثم 1.1، 1.2، 1.3،....2.3،2.2،2.1،...)، مع حرصه على ترقيم كل عناوين الأجزاء الأخرى للموضوع، مراعيا في ذلك عدم المزج بين الطريقتين. ومما يجدر الاهتمام به من قبل الباحث، حرصه على أن يكون هناك نوع من التوازن والتقابل فيما بين الفصول بالنسبة للأبواب، والمباحث بالنسبة للفصول، ومن الخطأ المنهجي الفادح الاعتماد على المباحث دون الفصول، أو المطالب دون المباحث[4].

---

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص97.

[2] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص73.

[3] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص93.

[4] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص56-58.

ويتحكم في ابتداء التقسيم بالأبواب أو الفصول أو المباحث...حجم وكمية ونوعية الدراسة والبحث، كما يتحكم في ذلك عدد تقسيمات وعناصر وعناوين وهيكل التقسيم والتبويب الذي توصل إليه الباحث أثناء عملية تفتيت وتقسيم موضوع البحث[1]. أي أن استعمال الجزء والباب والفصل يكون في البحوث ذات الحجم الكبير، أين يزيد عدد صفحاتها عن 500 صفحة، بينما البحوث ذات الحجوم الصغيرة والتي يقل عدد صفحاتها عن الرقم المبين أعلاه، فيفضل أن يبدأ الباحث من الفصل ثم المباحث ويستغني عن الجزء والباب[2]. ومثال ذلك:

مقدمة

الفصل الأول: عنوان الفصل الأول بالخط الغامق

المبحث الأول: عنوان المبحث الأول بالخط الغامق

المطلب الأول: العنوان

المطلب الثاني: العنوان

المبحث الثاني: عنوان المبحث الثاني بالخط الغامق

المطلب الأول: العنوان

المطلب الثاني: العنوان

الفصل الثاني: عنوان الفصل الثاني بالخط الغامق

المبحث الأول: عنوان المبحث الأول بالخط الغامق

المطلب الأول: العنوان

المطلب الثاني: العنوان

المبحث الثاني: عنوان المبحث الثاني بالخط الغامق

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص80.

[2] رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص43.

المطلب الأول: العنوان

المطلب الثاني: العنوان

الخاتمة

الفرع الثالث: الخاتمة

تعتبر الخاتمة مرحلة مهمة من مراحل إعداد البحوث العلمية أين يصل فيها الباحث إلى تكوين صورة نهائية حول الموضوع، وبداية صياغة الاستنتاجات النهائية للدراسة[1]. فهي تعبر عن حصيلة الدراسة كلها، مصاغة بأسلوب مركز وشامل لكافة مراحل البحث، متضمنا أهم ما عالجه الباحث من خلال بحثه، بمعنى آخر فهي تمثل استعادة للأفكار الجوهرية المقدمة من قبل الباحث، ممثلة في جملة الأفكار الأساسية المستنبطة من الدراسة والبحث، فضلا عن طرح بعض التساؤلات لفتح الباب لأبحاث جديدة مستقبلا[2].

كما تتضمن الخاتمة كافة المشاكل والعراقيل التي تعرض إليها الباحث، وكيفية التغلب عليها، كما يشترط ألا تتضمن جديدا لما تم القيام به والحصول عليه من أعمال ونتائج علمية نهائية، وآراء واجتهادات في البحث وقبل الوصول إلى الخاتمة، حتى ولو كان هذا الجديد عبارة عن أراء واقتراحات شخصية للباحث نفسه، وذلك حتى تكون الخاتمة مرآة صادقة وأمينة وموضوعية لما تم القيام به في البحث دون إضافات لم تعالج من قبل[3].

ويفضل بعض الباحثين تقديم اقتراحات أو توصيات، تتعلق بالظاهرة المدروسة، لكن يجب التنبيه إلى أن هذه الاقتراحات أو التوصيات هي مسألة تتعلق برأي الباحث،

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص80.

[2] ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، الأردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، الطبعة الأولى،2011، ص129.

[3] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص123.

ولذلك لا ينبغي أن تختلط بالدراسة ذاتها، لكونها شيء إضافي وليست من صميم البحث[1].

[1] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص154.

المبحث الثالث: المرحلة التحريرية لإعداد البحث العلمي

تنطلق المرحلة التحريرية لإعداد البحث العلمي القانوني من مرحلة الكتابة، إلى غاية مرحلة الطباعة، وهنا تكون المذكرة أو الرسالة قد اكتملت ووصلت إلى نهايتها، وخلال هذه المراحل، يتعين على الباحث مراعاة جملة من الشروط سواء الشكلية منها أو الموضوعية، والتي تثري البحث وتجعل منه ذي قيمة علمية جيدة، مثلما سنتناوله في جملة المطالب التالية:

المطلب الأول: مرحلة الكتابة

بعد استقرار الباحث على تصميم خطة البحث، أو ما يعرف بالشكل النهائي لهيكل البحث، والذي يتوجب أن يكون هيكلا منطقيا، وأكثر تنسيقا، وبعد الاطمئنان إلى أن حجم المعلومات التي تم تجميعها من مختلف المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث كافية لإنجاز البحث، يتعين على الباحث مراجعة البطاقات مرة أخرى إن كان قد استعمل طريقة البطاقات في جمع المعلومات، بغرض ترتيبها على حسب ترتيب الهيكل نفسه، حتى يتسنى للباحث البدء في الكتابة، والتي تقتضي ضرورة تمتع الباحث بإجادة أسلوبها، حيث تعد إجادة أسلوب الكتابة أمرا بالغ الأهمية، لأن الحقائق العلمية المنقولة تقل الاستفادة منها إذا فشلت طريقة إيصالها إلى الآخرين، فالعرض والتحليل هما المطلوبين في البحث العلمي، على أن يكونا بأسلوب حيادي ومنطقي تعرض فيه كافة الأدلة، ويشترط أن يبتعد الباحث فيه عن النقاش العاطفي، أو الوصف السلبي، حتى لا يفقد البحث قيمته العلمية لدى القارئ المتخصص الفني، والذي يعمد إلى فحص البحث، فلا يتناوله بغرض التسلية والترويح[1].

[1] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص152.

كما يتوجب على الباحث إحترام بعض الجوانب الشكلية المتعلقة بالأمانة العلمية، وكيفية الاقتباس، والتنظيم...الأمر الذي يجب أن نستعرضه في الفروع التالية:

الفرع الأول: أسلوب الكتابة

إن الكتابة بأسلوب علمي صحيح تعطي للبحث صورة مشرقة وسهلة، وتزيد من قيمته العلمية والفنية، ولذلك يعرف الأسلوب العلمي بأنه ذلك الأسلوب الاصطلاحي الذي يخلو من كل المحسنات البديعية والصور البيانية التي عادة ما يتميز بها الأسلوب الأدبي. كما يتسم الأسلوب العلمي بالبساطة والسهولة والدقة في استعمال الجمل القصيرة بدلا من الجمل الطويلة المملة التي كثيرا ما يطغى عليها الحشو[1].

ولكي يكون الأسلوب علميا، يجب أن يكون واضحا ودقيقا بعيدا عن العموميات، كما يجب أن يكون دالا، ولا يتحقق ذلك إلا بسلامة اللغة المتخصصة من حلال الدقة والوضوح في عرض الأفكار وتسلسلها والابتعاد عن التعقيد والغموض، وتفادي التكرار والحشو. كما يجب أن يكون الأسلوب مؤثرا مرتكزا بصفة أساسية على قوة الدليل والحجة في إقناع القارئ، وشده إلى الآراء المعروضة، وكذا جمع معلومات وحقائق وأفكار لم تكن معروفة أو مدروسة من قبل، أو إلى جمع حقائق علمية كانت متناثرة، وإخراجها بشكل جديد[2].

والاهتمام بالكتابة لا ينصرف إلى الأسلوب فقط، بل إلى الكلمة أيضا، باعتبارها الأداة الرئيسية في تركيب الجملة، والتعبير عن الفكرة[3]. لذلك يجب على الباحث التقيد بما يلي[4]:

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص67.

[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص101.

[3] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص164.

[4] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص153-154.

- يجب مراعاة الدقة في اختيار الألفاظ، بحيث تكون مفسرة للمعنى المقصود دون تهويل، مبتعدا عن ألفاظ المبالغة والدعابة.
- الابتعاد عن الألفاظ الغامضة والعبارات الإنشائية.
- تجنب استعمال ضمير المتكلم لا في الفرد ولا في الجمع.
- التواضع في الكتابة وتحاشي الظهور بمظهر الغرور أو الكبرياء.
- استخدام الجمل القصيرة الواضحة المتنوعة مع الحذر من الاستطراد الطويل.
- تجنب عدم إكمال الجملة وإغفال جواب الشرط، مع تحاشي التطويل بلا مبرر بين الفعل والفاعل حتى يمكن إدراك الارتباط بين شطري الجملة.
- تشكيل الكلمات التي تحتاج إلى تشكيل كالمبني للمجهول ونائب الفاعل، وذلك تفاديا لأي خلط أو لبس.
- إبراز شخصية الباحث في الكتابة، ودفاعه عن آرائه ووجهة نظره، مع تناول أفكاره بإيجابية وثقة وتواضع.
- مراعاة الأسس العلمية في بناء الجمل، واستخدام الألفاظ المناسبة لموضوع البحث.

كما يتوجب على الباحث الاستعمال الجيد للكلمات الانتقالية وكلمات الربط، التي توضح المعنى، وتساعد على تقرير الأهمية النسبية للجزء الذي يقرأ، ومثال ذلك: وبالمثل، لذلك، وعموما، وبصفة عامة، ورغما عن ذلك، ومن ناحية أخرى...[1]

ولا يخلو الأسلوب العلمي من احترام الباحث لعلامات الترقيم وهي على النحو التالي[1]:

[1] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص166.

- النقطة(.) توضع في نهاية الجمل تامة الفقرات.
- الفاصلة (،) توضع بعد لفظ اعتيادي والجملتين المرتبطتين والشرط والجزاء والمفردات المعطوفة.
- الفاصلة المنقوطة (؛) بعد جملة فيها سبب، وبين جملتين مرتبطتين دون الإعراب.
- النقطتان (:) توضع بين القول والمقول، وبين الشيء وأقسامه، وقبل الأمثلة التي تعطى.
- علامة الاستفهام (؟) بعد السؤال والاستفهام.
- الشرطة (-) في بداية السطر في حال المحاورة، وبين العدد والمعدود ولفصل كلمة معترضة توضع شرطتان.
- الشولتان " " توضع بين الجملة المأخوذة نصا.
- القوسان ( ) إعراب شيء تريد حجزه، مثل (رضي الله عنه).
- القوسان المركنان وتستعمل في زيادة يدخلها الشخص داخل النص.
- علامة الحذف (...) وتوضع في كلام محذوف أقلها ثلاثة نقاط.

ليس هذا فحسب بل هناك علامات أخرى تتمثل في[2]:

- علامة التعجب (!) وتوضع في نهاية الجملة التي تدل على حدوث انفعال في النفس.
- علامتي الاستفهام والتعجب معا (؟ !!) وتوضع في نهاية الجملة أو فقرة: وتعني وجود تناقض بين فكرتين، أو رأيين، أو عند عدم اقتناع الباحث بالرأي الوارد.

---

[1] وجيه محجوب، المرجع السابق، ص140.

[2] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص176..

- علامة التابعية (=) وتوضع في آخر التذييل بالصفحة التي لم يكتمل بها، كما توضع نفس العلامة ثانية في أول الصفحة الجديدة، تابع لنهاية حاشية الصفحة السابقة.

الفرع الثاني: الاقتباس

يقصد بالاقتباس الاستفادة العلمية من التراث المعرفي، من خلال الاستشهاد بأعمال ونتائج الآخرين، بغية تدعيم وجهة نظر الباحث، أو مخالفتها، أو لشرح فكرته أو تبسيطها، مقارنة بالمفهوم الذي جاء به غيره، أو لبيان السند القانوني لما يقوله، أو تحليل هذا السند وتقييمه..[1]

فمثلما تعتبر الاستفادة والاستشهاد بأعمال الغير ونتائجهم بطريقة الاقتباس حقا لكل باحث، فإنه بالمقابل يجب على هذا الباحث توثيق هذا الاستشهاد في ذات الوقت وفي نفس البحث، بما يحفظ لهؤلاء الغير حقوقهم في أعمالهم وإنتاجهم العلمي[2].

وقبل كل عملية اقتباس، يجب على الباحث أن يتقيد بشروط الاقتباس، وأن يجيد تقنياته، وأن يحترم الأمانة العلمية التي تتطلب ضرورة نسب الأفكار والآراء المقتبسة إلى أصحابها، ويستوي في ذلك إن كان الاقتباس مباشرا، أم غير مباشر. مثلما سنبينه فيما يلي:

أولا- شروط الاقتباس:

لكي لا تضيع شخصية الباحث بين كثرة الاقتباسات، يتعين على هذا الأخير بادئ ذي بدء أن يكون مقتدرا في التحكم وإدارة عملية الاقتباس من جهة، وان يعمد إلى إبراز آرائه ومواقفه وتعليقاته، من خلال عمليات النقد والتحليل والتقييم لكل ما قام باقتباسه من

---

[1] Jean pierre fragniere, comment réussir un mémoire, une thèse, paris, dunod,4eme edition,2009, p92.

[2] سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص210.

جهة ثانية[1]، وألا يستسلم للاعتقاد بصحة كل ما يقتبسه من نصوص وآراء، بل يتوجب عليه أن يتمتع بروح النقد والتحليل والتقييم، وأن يكتسب القدرة على الربط وتحقيق الانسجام والتوافق بين المقتبس والمقتبس لأجله[2]، وذلك للحفاظ على وحدة السياق[3].

ليس هذا فحسب، بل تستلزم عملية الاقتباس من الباحث أن يكون فطنا، ودقيقا في فهم النصوص القانونية ومختلف الآراء الفقهية، المستشهد بها من شتى المؤلفات، حتى يضمن عدم تحريف مدلولاتها الحقيقية، وأن يحرص على ألا يكون المقتبس غامضا، أو مبهما. ناهيك على ضرورة تمتع الباحث بحس الانتقاء، وجودة اختيار أحدث المراجع المتخصصة والمتنوعة، ذات المضمون القيم والأصيل، والتي تعد حجة بذاتها في مجال البحث، وأن يقتصر الاقتباس على الأفكار ذات الصلة بموضوع البحث، والمهمة، حتى يتجنب الباحث كل حشو زائد قد يسيء إلى عمله[4]، كما يشترط في الباحث أيضا، ضرورة التحلي بالموضوعية، بحيث لا يقتصر الاقتباس على المادة التي تؤيد رأي الباحث وإهمال الرأي الآخر[5].

ثانيا- تقنيات الاقتباس:

تتعدد طرق الاقتباس وفقا لقواعد متعارف عليها في أصول البحث العلمي، ويقسم الاقتباس إلى قسمين:

أ- **الاقتباس الحرفي أو المباشر أو الكامل:**

---

[1] احمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009، ص77.

[2] Michel Beaud, l'art de la thèse, Alger, casbah éditions, 2010, p93.

[3] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص40.

[4] أمال يعيش تمام، (الالتباس في تقنيات الاقتباس)، أصول البحث العلمي، المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية، الطبعة الأولى، الجزائر، الوادي، مطبعة الرمال، سبتمبر 2018، ص106.

[5] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، المرجع السابق، ص292.

ويعني استعانة الباحث بفكرة للآخرين، يثبتها في كتابه أو تقريره بشكل حرفي كما وردت في المصدر الأصلي، دون تبديل أو تغيير في كلماتها[1].

ويكون الاقتباس المباشر والكامل استثناء، لما يقوم الباحث ب[2]:

- النقل من الكتب الدينية المقدسة كالقرءان الكريم والسنة النبوية والتوراة والإنجيل.
- نقل النصوص القانونية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- نقل الأحكام القضائية
- الاستشهاد بفقرات محددة من المراجع الأجنبية والعربية، وبتحديد دقيق كأن يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري ((.....)).

ليس هذا فقط، بل يضيف بعض الشراح حالات أخرى يكون فيها الاقتباس حرفيا وهي[3]:

- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.
- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة، أو بالنقصان، لا سيما إذا كان موضوعا ذا حساسية خاصة.
- في معرض النقض والاعتراض على المخالف لا بد من نقل كلامه نصا.

كما يعتمد على الاقتباس الحرفي في التعاريف والقوانين والمعادلات الرياضية واختبارات الذكاء والشخصية، والتي لا يستطيع الباحث إجراء تغيير أو تلخيص لها[4].

---

[1] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، المرجع السابق، ص292.

[2] علي احمد البهادلي، أصول البحث العلمي، الطبعة الثانية، العراق، مؤسسة الفكر الإسلامي، 2009، ص24-25.

[3] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص39.

[4] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص82.

وفي الاقتباس المباشر يجب أن نميز بين الاقتباس الذي يتجاوز الأربعة أسطر، والاقتباس الذي يقل عن أربعة أسطر:

ففي الحالة الأولى يجب أن يكتب الباحث الأسطر المقتبسة بما يظهر بوضوح أنها ليست من إنتاجه في وسط الصفحة ببنط مختلف يكون أصغر غالبا من بنط النص نفسه، وتكون السطور قريبة من بعضها البعض[1]، على النحو التالي:

"لسم الله الرحمن الرحيم لسم الله الرحمن الرحيم لسم الله الرحمن الرحيم
لسم الله الرحمن الرحيم لسم الله الرحمن الرحيم لسم الله الرحمن الرحيم"

وفي هذه الحالة، ينصح بعدم وضع النص المقتبس بين شولات أو ما تعرف بعلامات التنصيص " في أول وآخر الاقتباس، والاكتفاء بترك مسافة عمودية إضافية بين الاقتباس وآخر سطر قبله وأول سطر بعده، مع ترك هامش على يمين ويسار الاقتباس، أوسع مسافة من الهامش المتبع عادة في فقرات البحث، حيث يساوي هامش الاقتباس مع الهامش المتروك بالنسبة لبداية كل فقرة جديدة من متن البحث مثلما هو مبين أعلاه. أما إذا لم يتجاوز طول الاقتباس الأربعة أسطر، فانه يوضع في هذه الحالة في متن البحث بين شولتين مزدوجتين على النحو التالي: " النص المقتبس"[2]. ويتوجب في كلتي الحالتين الإشارة في الحاشية إلى المرجع المقتبس منه، ومهما يكن من حال، فإنه من المفضل ألا يزيد الاقتباس الحرفي المباشر على نصف صفحة في المرة الواحدة.

عند الاقتباس، قد يحتاج الباحث لوضع كلمة أو جملة اعتراضية بين الكلمات المقتبسة، سواء لمعارضتها أو لتأكيدها، أو للتدليل على وجهة نظر الباحث، ولذلك يتوجب على الباحث أن يضع كلماته بين قوسين، ويفضل أن يسبقها ويلحقها بشرطة قصيرة على السطر على النحو التالي: -(كلام الباحث)-، كما تستعمل كلمة (كذا)في النص العربي،

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص152.

[2] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص141.

أو (*sic*) في النص الأجنبي، للفت نظر القارئ إلى أن الكلمة أو الجملة السابقة للكلمة (كذا) منقولة من الأصل المقتبس كما وردت وبدون تعديل رغم ما بها من خطأ إملائي أو لغوي أو نحوي، وفي هذه الحالة فان الباحث مخير بين امرين: إما يقوم بمجرد الإشارة إلى الخطأ، وإما يقوم بتصحيحه ووضع الكلمة الصحيحة بين قوسين معكوفين إلى الداخل[1]. وعندما يريد الباحث أن يحذف شيئا من سياق الكلام المقتبس، يضع بدلا منه ثلاثة نقاط على النحو التالي(...)، إلا إذا كان الجزء المحذوف يقع في أخر الكلام، وهنا يضع الباحث أربعة نقاط دون حاجة إلى القوسين، بحيث تكون النقطة الرابعة والأخيرة نقطة التوقف هكذا....

أما في حالة وجود اقتباس باللغة الأجنبية، على الباحث أن يشير إلى المترجم الأصلي للاقتباس، وأن يضع النص الحرفي للمادة المقتبسة في الهامش أو في المتن، واذا لم يفعل ذلك، اعتبر هو المترجم للنص[2].

ب- **الاقتباس غير المباشر:**

وهو صياغة الفكرة المقتبسة بكلمات الباحث الخاصة، بالتلخيص اذا كانت المادة المقتبسة طويلة، أو بإعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية، بكلمات تختلف عما ظهرت عليه في النص الأصلي، اذا كانت المادة المقتبسة قصيرة، مع ضرورة الانتباه إلى عدم تشويه المعني الحقيقي المقصود أو تغييره[3].

ويتحتم على الباحث تبيان مصدر هذه الأفكار والآراء، من خلال وضع رقم في أخر الفقرة التي اقتبسها بطريقته الخاصة، يقابله نفس الرقم في الهامش، والذي يبين فيه جميع

---

[1] محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص247-248.

[2] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص141.

[3] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، المرجع السابق، ص293.

البيانات والمعلومات المتعلقة بالوثيقة التي تم استقاء الفكرة منها، دون الحاجة إلى وضع الفقرة الملخصة بأسلوب الباحث بين شولتين مزدوجتين.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام الاقتباس في الهامش، وبنفس التقنيات والشروط سالفة الذكر، مع ضرورة التركيز على ذكر جميع البيانات المتعلقة بمصدر المعلومة المقتبسة في نهاية كل اقتباس، وفي نفس الهامش، ويستوي في ذلك الاقتباس المباشر مع الاقتباس غير المباشر. كما يتقيد الباحث بوضع الاقتباس في الهامش في صفحة واحدة، فإن تعذر عليه ذلك، لطول الاقتباس وعدم كفاية الصفحة، جاز له مواصلة اقتباسه في هامش الصفحة الموالية، على أن يضع في نهاية هامش الصفحة السابقة، وبداية هامش الصفحة الموالية، إشارة انتقال الكتابة في نهاية الهامش ممثلة في الخطان المتوازيان (=). وفي حالة اقتباس جداول أو مخططات، يقوم الباحث بعنونة وترقيم كل الجداول والمخططات ترقيما تسلسليا من الأعلى وفي كافة مراحل البحث، في حين يقوم بتبيان مصدر كل جدول أو مخطط أسفل منه، فإن كان المخطط أو الجدول من إعداد الباحث توجب عليه الإشارة إلى ذلك بنفس الطريقة[1].

ثالثا- التهميش:

يقصد بهوامش البحث تلك المواد ذات الصلة بالنص، لها علاقة جانبية لا تمثل عنصرا أساسيا في مضمونه، ومن ثم كان من الضروري تجميعها وعزلها جانبا، للحفاظ على انسياب النص وسلامته، تتمثل في: مصادر النصوص والأفكار المقتبسة، إحالات إلى أماكن أخرى في البحث يعبر عنها عادة بأنظر أو راجع، ملاحظات حول نقاط وتعبيرات وردت في النص، ونصوص اقتباسات بلغة أجنبية وردت ترجمتها في النص[2].

[1] أمال يعيش تمام، المرجع السابق، ص109-110.

[2] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص123-124.

أما التهميش فيقصد به إسناد والحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا، أو اقتباسا غير مباشرا وغير حرفيا إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش، ووفقا للقواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك[1]. ويتبع الباحث في ذلك احدى الطرق التالية[2]:

- كل هوامش الصفحة أسفل الصفحة
- كل هوامش الفصل في أخر الفصل
- كل الهوامش في نهاية البحث

غير أن الواقع العملي يوحي بان الطريقة الأكثر شيوعا هي الطريقة الأولى، لأنها تقدم للباحث سهولة الوصول إلى المرجع أو المصدر أو الإحالة، وتغنيه من عناء البحث عبر صفحات المؤلف. ويختلف التهميش بين ما إذا كان تهميشا تفسيريا، أم تهميشا لمختلف المصادر والمراجع، وهو ما نستعرضه فيما يلي:

أ- **الهوامش التفسيرية:** ويشار لها بإحدى الإشارات التالية (* - = ⁎) أين يصادف الباحث مصطلحا يحتاج إلى تفسيره في النص يؤثر سلبا على معنى النص، فيضع أمام المصطلح إشارة من الإشارات سالفة الذكر، ثم يضع نفس الإشارة في هامش الصفحة ويفسر معنى المصطلح[3].

ب- **هوامش المراجع:** ويشار لها بالأرقام 1، 2، 3....وتكتسي هذه الطريقة في التهميش أهمية بالغة لكونها تميز بين ما هو تفسيري، وما هو مرجعي[4].

---

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص102.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص69.

[3] رشيد زرواتي، المرجع السابق، ص44.

[4] المرجع نفسه.

ت- **قواعد كتابة المراجع:** تختلف طريقة تهميش المرجع أو المصدر باختلاف أنواعها، ولهذا سوف نستعرض كيفية كتابة تهميش كل مصدر أو مرجع على حدى:

- **الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:** وهنا يكون التهميش من خلال ذكر بيانات المؤلف بالكيفية التالية: إسم الكاتب، عنوان الكتاب، الجزء، بلد ومدينة النشر، دار الطبع والنشر، رقم الطبعة، سنة الطبعة، رقم الصفحة أو الصفحات.
فاذا أعيد استخدام نفس الكتاب يذكر اسم الكاتب فقط متبوع بعبارة المرجع السابق، ورقم الصفحة أو الصفحات.
أما إذا كان للكاتب عدة مؤلفات، فيذكر اسم الكاتب، وعنوان الكتاب حتى لا يختلط بالعناوين الأخرى لنفس الكاتب، ثم عبارة المرجع السابق، فرقم الصفحة أو الصفحات.

- **الاقتباس من منشور في مجلة دورية:** إسم المؤلف، (عنوان المقال)، اسم المجلة تحته خط، اسم الهيئة مصدرة المجلة، بلد ومدينة الصدور، دار الطبع والنشر، السنة ورقم العدد، تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات.

- **الاقتباس من الرسائل الجامعية:** اسم الباحث، عنوان الرسالة تحته خط، بيان نوع الرسالة هل هو بحث أو دبلوم دراسات عليا أو مذكرة ماجستير أم أطروحة دكتوراه، التخصص، اسم الجامعة والكلية والمعهد التي تمت مناقشة الرسالة بها، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة أو الصفحات.

- **الاقتباس من النصوص القانونية:** رقم المادة، بيان نوع الوثيقة، رقم وتاريخ الصدور، مضمون الوثيقة، الجريدة الرسمية، السنة والعدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة أو الصفحات.

- **الاقتباس من الأحكام القضائية:** ذكر لفظ حكم، بيان اسم ودرجة المحكمة مصدرة الحكم، تاريخ صدوره، رقم الملف أو القضية التي صدر بشأنها.

- **الاقتباس من مطبوعة**: اسم المؤلف، عنوان المطبوعة، الجهة التي صدرت فيها (اسم الجامعة والكلية أو المعهد)، السنة الجامعية، تاريخ الطبع، رقم الصفحة أو الصفحات.

المطلب الثاني: أجزاء البحث العلمي

لا يكاد يختلف اثنان حول تركيبة البحث العلمي، والتي تتشكل من عدة أجزاء أو أقسام تتكامل فيما بينها لاستكمال بناء هيكل البحث العلمي المنجز وهذه الأجزاء هي: العنوان، المقدمة، المتن، الخاتمة، الملاحق، توثيق المصادر والمراجع، الفهرس، والتالي سوف نتناولها بحسب الترتيب:

الفرع الأول: عنوان البحث العلمي

يقصد بعنوان البحث العبارة التي تكتب على واجهة البحث، وتدل على مضمونه، وتظهر محتواه، إذ يمثل العلامة البارزة والدالة، التي تميزه عما سواه من البحوث، الأمر الذي يتطلب إجادة الباحث لكيفية صياغته، والتي تستلزم بأن تكون صياغة بأسلوب علمي دقيق، يعبر عن فحوى البحث ومضامينه، بعبارة موجزة ومقتضبة قدر الإمكان، دون الإخلال، وألا يتضمن حكما أو نتيجة متوقعة، ويستثنى من ذلك العناوين التي تكون محل إجماع[1].

ولكي يتمكن الباحث من إجادة وضع عنوان لبحثه، يتعين عليه الوضع في الحسبان جملة الاعتبارات التالية:

أولا- المتطلبات العلمية لاختيار عنوان البحث:

[1] حسين مطاوع الترتوري، (البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه)، القدس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، جوان2010، ص89.

حتى يتسنى للباحث اختيار عنوان البحث بسهولة، يجب عليه أن يضع مسبقا في ذهنه جملة من الاعتبارات العلمية ذات الصلة بشخصه وببحثه ومجتمعه ممثلة فيما يلي[1]:

- يجب أن يدرك الباحث بأن هناك فرق بين موضوع البحث وعنوان البحث، وأن هذا الإدراك يسهم كثيرا في اختيار وتحديد العنوان.
- يجب أن يدرك الباحث بأن عنوان البحث لا يخصه شخصيا، وإنما يمثل جهدا يقوم به لكي يستفاد منه غيره من الباحثين والطلبة والمجتمع.
- أن يضع في الحسبان المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع لكي يستطيع تحديد العنوان المناسب لحل هذه المشاكل.
- أن يكون عنوان البحث قابلا للتطبيق، وأن للباحث القدرة على إنجازه في فترة زمنية مناسبة.
- يجب ألا ينتاب ذهن الباحث أي التباس او غموض في عنوان البحث، حتى لا يقوده إلى بذل جهد ووقت وتكاليف هو في غنى عنها.
- يجب على الباحث إدراك أهمية ما يقوم به، حتى يكون لديه الاندفاع اللازم لتنفيذه.

فإذا ما أدرك الباحث هذه المتطلبات، أمكنه ذلك من تحقيق أهدافه المتوخاة من إنجاز بحثه بكل اقتدار.

ثانيا- شروط صياغة عنوان البحث:

على اعتبار أن عنوان البحث هو دليل الموضوع أو المشكلة محل الدراسة، فإنه يتطلب في صياغته احترام الشروط التالية[2]:

- أن يكون موجزا وقصيرا

[1] ردينة عثمان يوسف، المرجع السابق، ص52-53.

[2] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص102.

- أن يكون واضحا وغير غامض
- أن يكون شاملا لأجزاء وفروع وتفاصيل الموضوع
- أن يكون جذابا يدغدغ ذهنية القارئ ويحرك خياله

ليس هذا فحسب، بل يتعين على الباحث كذلك مراعاة الاعتبارات الشكلية والموضوعية التي سبق تناولها ضمن المبحث المتعلق بالمرحلة التحضيرية لإعداد البحث العلمي.

الفرع الثاني: المقدمة

يقصد بالمقدمة المدخل العام والشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت، الغرض منها إعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث العلمي وقراءته، وتمهيد الباحث للانطلاق في عملية إعداد البحث وصياغته وتحريره وإنجازه[1].

وتتضمن المقدمة جملة من العناصر سوف نحيط بها في الفروع التالية:

أولا- التمهيد:

يقصد بالتمهيد التوطئة التي يستبشر بها الباحث بحثه العلمي، يلقي من خلاله الضوء على موضوع البحث بشكل موجز، كما يمكن للباحث توضيح التطور التاريخي لموضوع البحث[2]. دون أن يهمل إبداء رغبته في دراسة المشكلة التي تستحوذ على اهتمامه، والمامه بجميع جوانب الموضوع، مستغلا التمهيد في الإشارة إلى استمرار الغموض والإبهام

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص119.

[2] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص29.

مخيمان على مجال بحثه إذا تعذر عليه القيام به، وأن الغاية من إنجازه إنما هي رفع الغموض وإزاحة الإبهام، ومعالجة النقص الموجود[1].

ثانيا- مبررات اختيار الموضوع:

يتوجب على الباحث أن يورد الأسباب الحقيقية التي دفعته إلى اختيار موضوع بحثه بكل موضوعية، وصدق وأمانة، مبتعدا في ذلك عن كل أشكال المبالغة[2].

ولعل أهم هذه المبررات سواء كانت الذاتية منها أم الموضوعية، لا تكاد أن تبتعد عن بعض تلك المبررات التي سبق ذكرها في المبحث الثاني المتعلق بمراحل إعداد البحث العلمي.

ثالثا- الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة):

تعني الدراسات السابقة جملة البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما، وتكون قد أجريت من طرف باحثين آخرين، وتعرف أحيانا بالدراسات المشابهة[3].

وحتى يبرر الباحث الجدوى العلمية لبحثه، ويثبت بأنه ليس تكرارا لبحوث سابقة، وإنما هو إثراء لها، يتعين عليه ان يستعرض أهم الدراسات التي تعرضت لموضوع بحثه، مشيرا في ذات الوقت وفي نهاية كل دراسة، إلى ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، وما أغفلته من مسائل كان يتعين على كل منها معالجتها، مبديا حرصه الشديد على تدارك هذا النقص، وعدم الوقوع في نفس الغفلة، من خلال الإحاطة بما سيضيفه من حقائق

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص35.

[2] حسين مطاوع الترتوري، المرجع السابق، ص92.

[3] علي غربي، المرجع السابق، ص54.

جديدة، أو توضيحات أساسية من شأنها خدمة الموضوع ومعالجة البحث من منظور حديث[1]. ولعل أهم الفوائد المحققة من استعراض الباحث لعديد الدراسات السابقة ما يلي[2]:

- تجنب الأخطاء التي تعرضت لها البحوث السابقة.
- توفير الوقت للتعرف على مهارات جديدة.
- تجنب التكرار في دراسة مواضيع بحثت من قبل.
- مقارنة موضوع بحثه مع البحوث الأخرى في ميدان تخصصه.

رابعا- إشكالية البحث:

بعد استقرار الصورة العامة لموضوع البحث في ذهنية الباحث، يعمد هذا الأخير إلى بلورة هذه الصورة في ذهنه على هيئة إشكالية تكون قابلة للتطبيق. يمكن حصرها في " جملة سؤالية تسأل عن العلاقة بين متحولين(متغيرين) أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي"[3]. أو هي مجموعة تساؤلات تتعلق بالظاهرة المعبر عنها بمجموعة من المفاهيم النظرية، التي يضعها الباحث من خلال العمل المنطقي والعلمي والموضوعي، تساق بصورة أسئلة علمية، تشير إلى وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، لتساعد في انتقال الباحث من حيز المعرفة الفكرية والنظرية التأملية أو الوصفية، إلى حيز التجربة العملية والتطبيقية، لمعالجة الظاهرة بعد التوصل لإدراك الترابط بين عناصرها، وبناء الصورة المعرفية المكتشفة على شكل فرضية أو نظرية أو قانون[4].

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص35.

[2] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص37.

[3] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية، سوريا، دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000، ص107.

[4] غازي فيصل حسين، المرجع السابق، ص32.

يحدد مضمون الإشكالية العلمية من الجانب التطبيقي بطرح الباحث لسؤال عام حول موضوع يشغل ذهنه، يجزء إلى أسئلة فرعية، تمكن الإجابة عنها من الإجابة على السؤال العام، ويستحسن أن يشتمل كل سؤال فرعي على العلاقة السببية بين متغيرين، أو يكون مقدمة لعنوان فصل من مذكرة البحث[1]. كما ترتبط الإشكالية ارتباطا وثيقا بالأسئلة الفرعية، كون هذه الأخيرة هي المجزئة والموضحة للإشكالية، متى وردت في سؤال عام وشامل، جاءت الأسئلة الفرعية لتوضح الأجزاء المشكلة لكليتها[2].

ولصياغة الإشكالية بطريقة علمية ودقيقة، يتحتم على الباحث مراعاة الشروط التالية[3]:

- شرط الوضوح والإيجاز والدقة
- الملاءمة: أي أن تكون لها صلة بالموضوع
- أن تكون عانة وشاملة لكل أساسيات عنوان البحث، وأن تبرز العلاقة التي تربط المتغيرات الرئيسية للعنوان، وان تبتعد عن التضارب في الآراء والتناقض حتى لا تفقد صحتها ومصداقيتها.
- ألا تستخدم فيها الجمل الاعتراضية، حتى لا يبتعد الباحث عن الفكرة الأساسية التي يطرحها.
- تتم صياغتها باستعمال أدوات الاستفهام المختلفة حسب أغراضها وملاءمة طبيعة الإشكالية المطروحة (كيف، لماذا، ما هو....)

---

[1] عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص31.

[2] Crawitz modeleine, méthode des sciences sociales, paris, Dalloz, 4eme edition,1988, p85.

[3] أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مصر، القاهرة، دار النهضة، 1997، ص85.

- التقيد باللغة العلمية في الصياغة، والابتعاد عن الحشو في المفاهيم، والتكرار، واستخدام الأسلوب الإنشائي، حتى لا تفقد الإشكالية شرط العلمية.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن التساؤلات الفرعية هي من تنبني عليها الفرضيات، ولذا يتعين على الباحث مراعاة التوازن بين الأسئلة الفرعية والفرضيات من جهة، وبينها وبين أقسام البحث من جهة ثانية.

خامسا- الفرضيات:

يقصد بالفرضيات مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل بصحتها، والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها. وهي حلول لمشكلة البحث تنبع من خيال الباحث في شكل تخمينات محسوبة تسعى لتفسير الظاهرة المبحوثة من خلال برهنة أو رفض وجود علاقة سببية يعالجها الفرض. أي أنها تعميمات لم تثبت صحتها يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها، من خلال خطوات منهجية محددة ومقننة يقوم بإجرائها بهدف التحقق من مدى ملاءمة هذا التعميم وتمشيه مع الحقيقة أو بعده عنها، وذلك ليتخذها سبيلا إلى فهم الظواهر وتغيرها تغيرا منطقيا دقيقا[1].

كما يمكن تعريفها بأنها" إجابات مؤقتة نفيا أو إثباتا على الأسئلة المطروحة في الإشكالية"[2]. ولكي تكون الفرضيات جيدة، سواء من حيث الصياغة أو من حيث المضمون يجب أن يلتزم الباحث بالشروط التالية[3]:

- يجب أن تكون الفرضية دقيقة وواضحة
- قابلة للاختبار

[1] سعد عجيل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم الشويشين، المرجع السابق، ص40.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص34.

[3] عبد الله محمد الشريف، المرجع السابق، ص39.

- ذات فائدة تطبيقية ويمكن تطبيقها عمليا
- يجب أن يعتمد الباحث على عدة فروض ولا يكتف بفرض واحد
- يجب أن تعتمد الفرضية على المعلومات والوقائع المتوفرة
- يجب أن تكون خالية من التناقضات.

سادسا- منهجية البحث:

يشير مصطلح منهج البحث إلى " الوسائل الفنية التي تستخدم في عملية الحصول على، ومعالجة البيانات المتعلقة بموضوع البحث"[1].

في حين يعرف المنهج العلمي بأنه " تحليل منسق وتنظيم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي، أو ما تؤلفه بنية العلوم الخاصة"، أو هو " أساليب معروفة للباحثين تستخدم في عملية تحصيل المعرفة الخاصة بموضوع معين"[2].

ولأن المناهج العلمية متعددة، فإنه بات لزاما على الباحث تحديد نوعية المنهج الذي يعتمد عليه في بحثه، وفقا لمتطلبات الدراسة المراد إنجازها، وإن اقتضى الأمر، يحدد الأدوات التي سيستعين بها في دراسته، وكذا مجتمع الدراسة والمقاييس التي يستخدمها لاختيار العينة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يستعرض الباحث كيفية معالجة بحثه بتسلسل، ابتداء من المقدمة إلى نهاية الدراسة[3].

يستخلص مما سبق، أن اختيار منهج البحث، معناه إعطاء فكرة مختصرة حول تحديد الأسلوب العلمي الذي يتبعه الباحث اختيارا، شاملا لكافة الخطوات والإجراءات

---

[1] محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، الكويت، مكتبة الفلاح، 1987، ص 109.

[2] محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999، ص52.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص37.

والطريقة التي يتبعها في ذلك، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لمشكلة الدراسة المطروحة.

ولعل أهم المناهج المستعملة في البحوث القانونية هي: المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج الوصفي، المنهج الجدلي، المنهج التاريخي، وهذه الأنواع سوف نتناولها في المبحث الرابع والأخير من هذا العمل.

سابعا- الخطة الأولية:

بعد تحديد منهج الدراسة، يتوجب على الباحث الإشارة إلى ماهية الخطة التي سيتبعها في إنجاز دراسته، وتعرف في بعض الكتابات بالخطة التمهيدية، وهي الضمان الأكيد لنجاح العمل المطلوب، حيث تعتبر عنصرا أساسيا وضروريا في أي موضوع، باعتبارها الإطار الذي يحرر فيه الموضوع[1].

ولاعتماد خطة مبدئية جيدة، هناك طريقتان لتقسيم البحث إحداها تقوم على ثنائية التقسيم، طبقا للمنهج الفرنسي، أين يقسم البحث إلى قسم أول وثان، أو باب أول وثان، أو فصل أول وثان، حيث تتسم هذه الطريقة بالدقة وتؤدي إلى التوازن بين الكم والكيف وبدون تكرار. في حين تقوم الطريقة الثانية على التقسيم المفتوح وفقا للمنهج الأنجلو أمريكي، أين يقوم الباحث بتقسيم بحثه إلى فصل أول، فصل ثاني، فصل ثالث،...الخ.[2]

ورغم أن هذه الطريقة تتميز بأنها تؤدي إلى التوازن بين الكم والكيف، شأنها في ذلك شأن الطريقة الثنائية، وتوافق الأسلوب المعتمد في البحوث والاطاريح والرسائل العربية والأجنبية، إلا أن الطريقة الثنائية هي الأصلح والأجدر بالاستعمال في البحوث والدراسات القانونية.

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص140.

[2] عادل يوسف الشكري، كيفية كتابة البحث العلمي القانوني والتعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 16 (2013)، جوان 2013، ص13.

الفرع الثالث: المتن

يشكل المتن، أو الجذع الرئيسي للبحث العلمي، الجزء الأكبر والحيوي، إذ يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية والعامة والخاصة والكلية والجزئية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي، كما يتضمن هذا الجزء كافة مقومات صياغة وتحرير البحث، من منهج وأسلوب الكتابة، والاقتباس، وقواعد الإسناد والتهميش، والأمانة العلمية والإبداع والابتكار، وكافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب العلمي[1].

ولكي يكون محتوى البحث جيدا، يدفع القراء إلى مطالعته، يتوجب على الباحث التقيد بالمواصفات التالية:

- الاعتماد على النفس في الكتابة وعدم الإفراط في النقل الحرفي والاقتباس.
- التقيد بالأمانة العلمية وهو ما يعكس صدق الباحث في كتابته، وذلك بالإشارة إلى مصدر المعلومات المستقاة.
- الموضوعية في الطرح بالابتعاد عن التحيز لفكرة دون الأخرى، وإهمال بعض الحقائق التي تتعارض مع ميولات الباحث، إذ يتعين على الباحث تناول جميع الأفكار على اختلافها، ثم يقوم باستخلاص الراجح منها، من خلال إبداء رايه حول كل فكرة على حدى وبكل موضوعية.
- التسلسل في الأفكار وحسن ربط الجمل بعضها ببعض.
- تركيب الجمل القصيرة بدل الاعتماد على الجمل الطويلة المملة، التي تكثر فيها المترادفات، ويطغى عليها الحشو وتداخل الأفكار.

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص122.

- الالتزام بقواعد التوثيق في الحاشية.
- الابتعاد عن المغالاة في الاقتباس.
- التوازن بين الفصول والعناوين الفرعية، إذ لابد أن تكون تغطية الفصول شبه متساوية عموديا وأفقيا.
- تطابق محتوى البحث مع العنوان المختار.
- يجب على الباحث الالتزام بالخطة الموضوعة، وذلك باتباع كافة التقسيمات سواء الرئيسية منها أو الفرعية، مع ضرورة إكمال كل فصل بالبحث والتحليل والنقد والتبرير والتقييم على حدى، وذلك بمناقشة جميع الأفكار والمعلومات وطرحها للفرز وانتقاء الصالح منها للبحث، حيث يبدأ كل قسم بفقرة أو فقرات تتضمن بعض الأفكار الرئيسية، كما ينبغي أن تكون هناك فقرة أو فقرات أخرى في نهاية الفصل يلخص فيها الباحث ما أراد أن يثبته في ذلك الجزء من دراسته، وفي الوقت نفسه يمهد للفقرة التالية من بحثه، ملمحا إلى ضرورة معالجة الموضوع التالي في بحثه، المرتبط بالجزء الذي انتهى من معالجته، حتى يضمن التسلسل المنطقي والانتقال العلمي بين مختلف فصول وفروع ومباحث البحث..[1]

الفرع الرابع: الخاتمة والملاحق

تشكل الخاتمة والملاحق جزء مهما من البحث العلمي، لما تحتويه من معلومات وبيانات وحقائق ذات صلة بموضوع البحث والدراسة، ونظرا لهذه الأهمية سوف نتناول كل منهما في فرع مستقل على النحو التالي:

أولا- الخاتمة:

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 190-194.

تشكل الخاتمة تعبيرا عن رؤية الباحث الخاصة عن موضوع بحثه[1]، وعادة ما تكون الخاتمة والمقدمة من أولى ما يتصفحه القارئ من البحث، لذا وجب على الباحث كتابتها بعناية فائقة، .

وتتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث بكونها حصيلة البحث بأكمله، إذ يبدأها الباحث بعرض مختصر لمختلف الآراء المتعلقة بموضوع بحثه، والنتائج المستخلصة أو المستنبطة منها، والملاحظات التي يطلع بها الباحث، وتكسب الموضوع مزيدا من المعرفة، فضلا عن التوصيات التي يقدمها وينصح بها كضرورة متابعة البحث في فكرة أو مشكلة معينة من البحث تعذر على الباحث معالجتها بشكل تام، أو الحث على التعمق أكثر في موضوع بحثه والاستزادة منه إذا كان هو الرائد الأول في دراسته، او كانت دراسته هي الأولى من نوعها[2]. أي أنها تعتبر موجز لأهم محطات البحث وإشكاليته، من خلال التذكير بمجمل الأفكار المكونة لموضوع البحث، واستخراج الأفكار الأساسية التي تشكل صورة عامة ومختصرة لجوانب البحث وأبعاده، ونوع التحليل الذي اتبعه في مناقشته للموضوع، وعرض الأدلة والبيانات، فضلا عن كونها ذات ارتباط مباشر بالمقدمة، حيث يحاول الباحث من خلالها الإجابة على بعض الفرضيات والتساؤلات التي تم طرحها في المقدمة[3]، بالإثبات أو النفي، كما تعد المكان الأنسب لعرض الجديد الذي قدمه البحث، أو الإضافة النوعية المقدمة، وأهميتها للحقل العلمي، وأهميته بالنسبة للأبحاث اللاحقة[4]، أين تتجسد النتائج النهائية المنطقية، الدقيقة والواضحة، التي توصل إليها الباحث من خلال استقصاءاته ودراسته لمختلف جوانب الموضوع، والتي يشترط أن تكون نتائج ذات قيمة نوعية ينتفع بها

---

[1] أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، د م ن، مكتبة النور، الطبعة الثالثة، 2015، ص155.

[2] مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1998، ص54.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص195.

[4] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص153.

سواء كانت قيمة علمية، فكرية أو اجتماعية، لها ارتباط وثيق بأسئلة الدراسة وفرضياتها، وأن تكون الأدلة الموجودة كافية للوصول إلى هذه النتائج[1].

ومن جهة أخرى، يجب أن تتضمن الخاتمة عرض لكافة المشاكل والعراقيل التي اعترضت الباحث، وكيفية التغلب عليها، غير أنها يجب ألا تتضمن جديدا لما تم القيام به والحصول عليه من أعمال ونتائج علمية نهائية، وأراء واجتهادات في البحث وقبل الوصول إلى الخاتمة، ولو كان هذا الجديد عبارة عن آراء ومقترحات واجتهادات وتوصيات شخصية للباحث نفسه، حتى تكون الخاتمة مرآة صادقة وأمينة وموضوعية لما تم القيام به في البحث دون إضافات لم تعالج وتطرق من قبل[2].

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الخاتمة الإطار الذي يسمح للباحث بتقديم توصياته واقتراحاته حول موضوع بحثه، ويتطلب ذلك أن تكون هذه التوصيات والمقترحات مقبولة وقابلة للتنفيذ، مرتبطة بالنتائج المحصلة، وان تبتعد إلى حد كبير عن منطق العموميات، إذ يجب أن تكون التوصيات واضحة ومحددة، وأن تشكل انعكاسا لموضوع الدراسة وأهدافها[3].

وقد يتم الاستغناء أحيانا عن الخاتمة، لعدم احتياج الموضوع بطبيعته إلى ذلك، أو لتجنب الوقوع في التكرار عندما يكون لكل باب أو فصل خاتمة[4].

ثانيا- الملاحق:

تحتاج الكثير من البحوث لاسيما البحوث العلمية في صور رسائل الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه والمؤلفات العامة[5]، إلى إضافة جزء الملاحق في نهاية البحث، وهو جزء لا يتجزأ من البحث، يخصص لبعض المعلومات والوثائق التي لا يحتاج الباحث أن

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص82.

[2] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص123.

[3] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص86.

[4] مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص54.

[5] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص124.

يذكرها في متن البحث، أو في أي جزء منه[1]. وتتألف الملاحق في العادة من الاستمارة والصور والوثائق والخرائط، وكل ما يراه الباحث مفيدا من الناحية التوثيقية للموضوع[2]، والتي من شأنها تعزيز المعلومات الواردة في البحث والدراسة.

فضلا عن ذلك، تشتمل الملاحق من جهة أولى، على المراسلات التي قام بها الباحث، والتي تعتبر أساسية حيث أنها تمثل أدلة وثائقية على جهد الباحث، ومن جهة ثانية، على نماذج من القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنصوص الواردة في البحث[3].

وبما أن الباحث لا يمكنه صياغة توصياته واقتراحاته الشخصية والخاصة حول موضوع البحث في الخاتمة، والتي سقط سهوا إدراجها في متن البحث كفرضيات وحلول علمية، حتى لا تسيء الى المنهجية العلمية السليمة والموضوعية للخاتمة، فإن المكان المفضل لإدراج هذه التوصيات والاقتراحات والاجتهادات والآراء الشخصية هو الملاحق[4].

كما يتعين على الباحث، ربط كافة الوثائق التي تضاف إلى الملاحق بالمعلومات الموجودة في متن البحث، ويستحسن الإشارة إليها كأن يقول الباحث (أنظر الملحق رقم كذا) مثلا.

ومن وجهة نظر الباحث، فإنه يرى بأن الملاحق هي الملاذ الآمن والمكان المفضل لإضافة كل وثيقة نادرة بحيث يصعب على الباحثين الآخرين الحصول عليها بسهولة، وبذلك تشكل قيمة علمية وإضافة قيمة لبقية الباحثين يمكنهم الاستعانة بها والاستفادة منها في مختلف بحوثهم المستقبلية.

الفرع الخامس: كتابة المصادر والمراجع والفهرس

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، اليمن، صنعاء، دار الكتب، 2019، ص250.

[2] عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص154.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص250.

[4] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص124.

على شاكلة الخاتمة والملاحق، لا تقل كتابة المصادر والمراجع، والفهرس أهمية عما سواها من أجزاء البحث العلمي، نظير مال تقدمه من خدمات للباحثين، سواء فيما يتعلق بسهولة معرفة مكان تواجد المصدر أو المرجع، أو سهولة معرفة رقم الصفحة المتواجد بها العنوان المراد الاطلاع عليه، ولهذا سوف نتناول كتابة المصادر والمراجع في الفرع الأول، ثم نختم بالفهرس في الفرع الثاني من هذا المطلب:

أولا- كتابة المصادر والمراجع:

تشتمل المصادر والمراجع على عدة أنواع يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحثه ومنها[1]: المراجع العامة والمتخصصة، الأبحاث الجامعية، المقالات، المصادر القانونية، المصادر الفقهية، المصادر القضائية، المعاجم والموسوعات العامة والخاصة والقانونية، المصادر الميدانية والأنترنيت.

وقد أورد محمد سرحان علي المحمودي جملة من الشروط لكتابة المصادر والمراجع جاء فيها[2]:

تشبه عملية التوثيق إلى حد كبير عملية التهميش مع بعض الاختلاف في ترتيب المداخل حيث يذكر:

- لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب بشكل كامل، المترجم أو المحرر إن وجد، مكان النشر، الناشر، ثم الطبعة، سنة النشر.
- في حالة وجود مؤلف مشارك، تتم كتابة اسم المؤلف الأول ثم اسم المؤلف الثاني، وتطبق نفس القاعدة إن كان هناك مؤلف ثالث، أما إذا كان العمل لأكثر من ثلاث مؤلفين، فيكتب اسم المؤلف الأول ويتبع بعبارة وآخرون.

[1] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص110-130.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص243-245.

- يتم كتابة المرجع مرة واحدة فقط في قائمة المراجع عكس الهوامش.
- لا تكتب أرقام الصفحات في قائمة المراجع.
- لا يتم ترقيم قائمة المراجع أحيانا.
- في حالة وجود مرجعين أو أكثر لمؤلف واحد، يتم الاستغناء عن كتابة اسم المؤلف عند كتابة المرجع الثاني والثالث...ويستبدل بخط أفقي بطول 2 سم (5 فراغات).
- في حالة عدم وجود اسم الناشر أو سنة النشر أو مكان النشر تستخدم الاختصارات التالية: (د ن: دون ناشر، د ت: دون تاريخ نشر، د م: دون مكان نشر).
- في حالة وجود أكثر من مدينة نشر وأكثر من ناشر، يتم تدوين اسم المدينة الأولى واسم الناشر الأول.
- يتم استبعاد الألقاب مثل: دكتور، مهندس، أستاذ...

أما فيما يتعلق بكيفية توثيق المصادر والمراجع، فهي ذاتها التي سبق وان تم تناولها في الجزء المخصص بكيفية تهميش المصادر والمراجع.

ثانيا- الفهرس:

يقصد بالفهرس، إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين اهم العناوين الأساسية والفرعية والجزئية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد بطريقة منظمة، وأقل مجهود، وأقصر وقت ممكن على صفحات وجود العناوين لموضوع البحث العلمي محل الدراسة[1].

[1] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص138.

ويعتبر الفهرس هو آخر جزء من البحث، والذي يأتي في نهايته، تحت مسمى فهرس المحتويات، أو محتويات البحث، مكتوبا في وسط أعلى الصفحة، وتندرج تحته جميع تفاصيل البحث بحسب تقسيماته وتفرعاته وجزئياته، من أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع....ضمن عناوين، يقابل كل عنوان رقم الصفحة الموجود بها، ويدخل ضمن هذا التقسيم فهارس الخرائط، وفهارس الجداول، وفهارس الأشكال في فهارس مستقلة، لكنها تجتمع كلها تحت عنوان الفهرس[1]. ومثال ذلك:

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة.....	.....
الفصل الأول.....	.....
المبحث الأول.....	.....
المطلب الأول.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المطلب الثاني.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المبحث الثاني.....	.....
المطلب الأول.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المطلب الثاني.....	.....

[1] عمار بوحوش وآخرون، المرجع السابق، ص114.

الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
الفصل الثاني.....	.....
المبحث الأول.....	.....
المطلب الأول.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المطلب الثاني.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المبحث الثاني.....	.....
المطلب الأول.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
المطلب الثاني.....	.....
الفرع الأول.....	.....
الفرع الثاني.....	.....
الخاتمة.....	.....
الملاحق.....	.....
المصادر والمراجع.....	.....
الفهرس.....	.....

باستيفاء هذه الأجزاء يكون الباحث قد أكمل إنجاز مذكرته أو رسالته، غير أن غالبية مؤسسات ومعاهد البحث العلمي تستلزم في ختام كل بحث يتبعها، إدراج ملخص

للبحث بلغة البحث، ثم تتم ترجمته بلغة أجنبية من اختيار الباحث، وفي غالب الأحيان تكون الترجمة باللغة الإنجليزية.

المراجع:

1- المراجع العربية:

أ- الكتب:

- احمد طالب، منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009.
- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مصر، القاهرة، دار النهضة، 1997.
- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، د م ن، مكتبة النور، الطبعة الثالثة، 2015.
- أمال يعيش تمام، (الالتباس في تقنيات الاقتباس)، أصول البحث العلمي، المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية، الطبعة الأولى، الجزائر، الوادي، مطبعة الرمال، سبتمبر 2018.
- بدري احمد، أصول مناهج البحث العلمي، الطبعة الخامسة، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979.
- بوحوش عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، ألمانيا، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
- ثريا عبد الفتاح، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، لبنان بيروت، دار الكتاب اللبناني،1973.
- حمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1980.

- خلف بوبكر، منهجية إعداد البحث العلمي الأكاديمي الناجح، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر، مطبعة منصور، 2022.
- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي والأسس النظرية والتطبيق العلمي، الأردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.
- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية، سوريا، دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2000.
- ردينة عثمان يوسف، أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005.
- رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2016.
- طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، مصر القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1995.
- محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، مصر، القاهرة، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1992.
- محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.

- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، الكويت، مكتبة الفلاح، 1987.
- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، اليمن، صنعاء، دار الكتب، 2019.
- منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2007.
- مصطفى حميد الطائي، خير ميلاد أبو بكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.
- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1998.
- ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، الأردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر، الطبعة الأولى،2011.
- نصر سلمان، سعاد سطحي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية (الليسانس، الماستر، الماجستير، الدكتوراه)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار ابن حزم، 2011.
- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، لبنان، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2010.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، الجزائر، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

- عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- عبد الله شمت المجيدل، معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخليجية الحكومية والخاصة، سلطنة عمان، نموذج البحث العلمي في الوطن العربي، إشكاليات وآليات المواجهة- تحرير عصام توفيق خمر، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
- عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، الطبعة الأولى، مصر، الإسكندرية، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، سوريا، دمشق، دار النمير، 2004.
- علي احمد البهادلي، أصول البحث العلمي، الطبعة الثانية، العراق، مؤسسة الفكر الإسلامي، 2009.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- غازي فيصل حسين، منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.
- غريب محمد سيد احمد، تصميم وتقنيات البحث الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1986.
- فارس رشيد البياتي، الحاوي في مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار السواقي العلمية، 2018.
- فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2019.
- سعد عميل مبارك الدراجي، سعد إبراهيم، الشويشين، طرق البحث العلمي، الطبعة الأولى، ليبيا، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2005.
- وجبه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبقة الثانية، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005.

ب- المقالات:

- حسين مطاوع الترتوري، (البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه)، القدس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، جوان2010.

- عادل يوسف الشكري، كيفية كتابة البحث العلمي القانوني والتعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 16 (2013)، جوان 2013.

2- الكتب الأجنبية:

- Crawitz modeleine, méthode des sciences sociales, paris, dalloz,4eme edition,1988.
- Jacques dorselaer, une méthodologie pour réaliser un travail de fin d'études, Bruxelles, édition de : C.R.I.D, 1986.
- Jean pierre fragniere, comment réussir un mémoire, une thèse, paris, dunod,4eme edition,2009.
- Michel Beaud, l'art de la thèse, Alger, casbah éditions, 2010.
- Simone Dreyfus, la thèse et le mémoire de doctorat, paris, Cujas, 2eme édition 1984.